6 التحديات التشغيلية التي تواجه القطاع الخاص تتفاقم

9 الشيخ توفيق الخامري :مصلحة الاقتصاد الوطني تتطلب أخذ رأي القطاع الخاص

10 الشركات المتضررة من الحرب والحصار الاقتصادي ... خسائر بالجملة

13 كارثة غرق 1853حاوية للتجار اليمنيين في البحر الأحمر

17 السوق اليمنية لم تتمكن من استيرادالأسمدة منذ خمس سنوات

23 الغرفة تنظم فعاليات وورش عمل دعما للرياديين

WWW.SCCIYE.ORG

يناير - 2023

24 صفحة

النشرة الاقتصادية

شهرية - تصدر عن الإدارة الإعلامية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

حكومة عدن ترفع الدولار الجمركي من 500 - 750

إنهاك المواطن اليمني

الغرفة التجارية الصناعية
Chamber of Commerce and industry
أمانة العاصمة - Capital Secretariat

الهاتف : 01 401206
الفاكس : 01 531083

cs.scci@scciye.org
www.scciye.org

الاتفاق على عقد حلقة نقاشية خلال الربع الأول للعام 2023م تناقش إجراءات استيراد السلع وادوار كافة الجهات

الغرفـة وهيئـة المواصفـات تناقشـان مصفوفـة المشـاكل التـي يعانـي منهـا القطـاع الخـاص

النشرة الاقتصادية /خاص

ناقشت الغرفـة التجاريـة الصناعيـة بأمانـة العاصمـة صنعـاء والهيئـة اليمنيـة للمواصفـات والمقاييـس وضبـط الجـودة نهايـة العـام المـاضي 2022م مصفوفـة المشـاكل التـي يعانـي منهـا القطـاع الخـاص مـن التجـار والمسـتوردين جـراء الإجـراءات غـير القانونيـة وتـم الاتفـاق عـلى حلـول مرضيـة تسـتند عـلى قاعـدة صحـة وسـلامة المنتجـات لتكـون صالحـة للمسـتهلكين والمحافظـة عـلى الرأسـمال الوطنـي باعتبارهمـا خطوطـا حمـراء لايمكـن لأي طـرف تجاوزهـا.

وخـلال الاجتمـاع الثانـي الـذي انعقـد بمقـر الغرفـة يـوم 21/12/2022م برئاسـة الأسـتاذ حسـن محمـد الكبـوس رئيـس مجلـس إدارة الغرفـة والدكتـور إبراهيـم المؤيـد المديـر العـام للهيئـة اليمنيـة للمواصفـات والمقاييـس وضبـط الجـودة وبحضـور الدكتـور محمـد الآنسـي والأسـتاذ أنـور جـار اللـه عضـوا مجلـس إدارة الغرفـة والشـيخ توفيـق الخامـري مستشـار الغرفـة والأسـتاذ عـادل الخولانـي القائـم بأعمـال المديـر العـام تـم التأكيـد مـن الجانبـين عـلى أن الإجـراءات في الهيئـة لكافـة أنشـطة الفحـص والقيـاس وضبـط الجـودة تكـرس للحفـاظ عـلى صحـة وسـلامة السـلع المسـتوردة بحيـث تكـون أمنـة للاسـتهلاك مـن قبـل المواطنـين ومضمونـة الجـودة فيمـا تعمـل الهيئـة مـن جانـب أخـر عـلى حمايـة الرأسـمال الوطنـي والدفـاع عنـه والإسراع في عمليـات الفحـص ليتـم انسـياب السـلع في الوقـت المحـدد ودون تأخـير.

كمـا تـم في الاجتمـاع الـذي شـارك فيهـا مجموعـة كبـيرة مـن كبـار رجـال الأعمـال المسـتوردين والـشركات والبيـوت التجاريـة ورئيسـا شـعبة قطـع غيـار السـيارات والمركبـات صـادق العليمـي ومـواد البنـاء قيـس الكميـم الاطـلاع عـلى الشـكاوى مـن قبـل التجـار حيـال المقاييـس والمواصفـات اليمنيـة لعـدد مـن المكونـات الداخلـة في المصنوعـات، واليـات التحريـز واسـتعادة الضمـان للسـلع التـي تـم اعادتهـا لبلـد المنشـأ.

وقـد خـرج الاجتمـاع بالاتفـاق عـلى عقـد حلقـة نقاشـية خـلال الربـع الأول للعـام 2023م يحضرهـا التجـار المسـتوردين ومصلحـة الجمـارك والجمعيـة اليمنيـة لحمايـة المسـتهلك وتنظـم بالشراكـة بـين الهيئـة اليمنيـة للمواصفـات والمقاييـس وضبـط الجـودة والجمعيـة اليمنيـة لحمايـة المسـتهلك وتشـارك كافـة الجهـات الحكوميـة فيهـا لاسـتعراض كافـة الإجـراءات اللازمـة لاسـتيراد السـلع لبلادنـا والاشـتراطات والمتطلبـات الفنيـة وكـذا دور الجهـات في عمليـة الافراجـات وخطواتهـا بحيـث يتـم الخـروج بحزمـة متكاملـة مـن الوثائـق لتوعيـة التجـار والجهـات الحكوميـة وإدراك وفهـم الجهـات لعملهـا في هـذا الشـأن وبمـا يسـهم في تعزيـز التنميـة الاقتصاديـة في بلادنـا وحركـة ونشـاط التجـارة الخارجيـة لليمـن.

كمـا تـم التأكيـد عـلى ضرورة اطـلاع التجـار عـلى كافـة التعليمـات والتعاميـم التـي تصدرهـا الهيئـة واهميـة رفـع الوعـي لديهـم بكافـة المواصفـات القياسـية اليمنيـة للسـلع التـي صـدرت مـن الهيئـة والخاصـة بالمـواد الغذائيـة والاسـتهلاكية لتـلافي أي مخالفـة لهـا قبـل الاسـتيراد ووصـول السـلع للمنافـذ.

رئيس الوزراء يناقش مع رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء جوانب تمتين علاقات الشراكة

النشرة الاقتصادية- سبأ :

بحث الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء منتصف يناير مع دولة الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس مجلس الوزراء جوانب تمتين علاقات الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع التجاري .

وجرى في اللقاء، الذي حضره نائب رئيس الوزراء لشئون الرؤية الوطنية، محمود الجنيد، مناقشة سُبل التغلب على الإشكاليات التي يواجهها القطاع التجاري بالتعاون المسؤول مع الجهات الحكومية المعنية، وفي المقدمة وزارة الصناعة والتجارة؛ لما فيه توطيد وتطوير دوره الحيوي في تعزيز الاستقرار التمويني، والحد من آثار الحصار الذي يواجهه وطننا اليمني على صعيد الاحتياجات الأساسية والملحة لعامة المواطنين.

رئيس لجنة التنسيق بين القطاعين العام والخاص يزور الغرفة ويبحث مع قيادتها تطوير التعاون مع القطاع الخاص

الإدارة الإعلامية /خاص

استقبلت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم 2022/12/13م الأستاذ مهند الشامي رئيس لجنة التنسيق بين القطاعين العام والخاص وناقشت معها الصعوبات والتحديات التي تواجهها الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية في الوقت الراهن والسبل الكفيلة بحلها وفقا لمبادئ وأسس التعاون والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

وخلال اللقاء رحب الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة بالأستاذ الشامي مؤكدا على عمق ومتانة العلاقة بين الغرفة ولجنة التنسيق منذ إنشائها في العام 2018م وما أثمرت من نشاطات ساهمت في حل الكثير من الإشكاليات التي تعترض أنشطة القطاع الخاص.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة والدكتور محمد عبد الله الأنسي عضو مجلس الإدارة والأستاذ أنور جار الله عضو مجلس الإدارة والشيخ توفيق الخامري مستشار الغرفة والأستاذ عادل الخولاني القائم بأعمال المدير العام استعراض عدد من الصعوبات والعوائق التي تواجه أنشطة القطاع الخاص وعلى رأسها مطالبة الغرفة للجهات الدولية السماح بشحن البضائع وفتح الخطوط الملاحية لميناء الحديدة والجهود في هذا الشأن، وتم الاتفاق على عقد لقاء يجمع الغرفة الملاحية وشركات الملاحة ووكلاء الخطوط الملاحية لاستعراض آخر المستجدات بحضور كافة الجهات ذات العلاقة الأسبوع المقبل.

من جانبه أكد الأستاذ مهند الشامي حرص الحكومة على حل كافة الإشكاليات التي تعترض نشاط القطاع الخاص وشدد على دور لجنة التنسيق في دعم القطاع الخاص والعمل الدؤوب لصالح الارتقاء بنشاطه وتطويره على كافة المستويات.

وبين أن لجنة التنسيق التي تتكون من ممثلين من الغرفة والقطاع الخاص حريصة على تقوية مسار الثقة والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة وحل كافة الإشكاليات التي تعترض مسار نموه واستدامة أنشطته بشفافية ومصداقية وبدعم كامل من كافة الجهات العليا في الدولة.

وقد تم الاتفاق على مواصلة الاجتماعات والإعداد المشترك لصفوفة المعوقات التي تواجه أنشطة القطاع الخاص بكل مستوياته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تمهيدا لحلها بصورة سريعة وبما يحقق المصلحة الاقتصادية لبلادنا.

الغرفة تستضيف اللقاء التشاوري الأول حول البن

الإدارة الإعلامية/خاص

استضافت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الخميس 2022/12/8م اللقاء التشاوري الأول حول البن والذي نظمته وحدة البن ولجنة مصدري البن بالغرفة بالتعاون مع وحدة البن في اللجنة الزراعية العليا وبمشاركة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالصندوق الاجتماعي للتنمية (SMEPS).

وفي افتتاح اللقاء أكد الأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام للغرفة , أن الغرفة تضع ضمن أولوياتها دعم تصدير البن وحسن إدارته تجاريا وتعظيم سلاسل القيم المرتبطة به لتدخل في المجال الصناعي كأولوية في المستقبل القريب.

وشدد على أن الغرفة حريصة كل الحرص لدعم أعضائها الناشطين في مجال البن إنتاجا وتصديرا وتجارة، وهي تشد على أيديهم وتعمل لحل مختلف العوائق التي تواجههم وتذليل الصعاب أمام أنشطتهم للارتقاء بهذا المحصول النقدي الهام.

مستعرضا تأريخ وعلاقة الغرفة التجارية بالبن حيث ارتبطت تجارته الرسمية بالغرفة منذ منتصف العام القرن السادس عشر مع الغرفة الفرنسية وما اسفرت عنه من تجارة امتدت للعالم بطرق منتظمة استمرت لعدة عقود.

وقد تم في اللقاء الذي حضره جميع من المزارعين وشركات البن وجمعيات الإنتاج ومنظمات محلية ودولية داعمة لتعزيز البن كمنتج مناقشة مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية «سيري» الذي يموله الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

كما تم مناقشة دليل مصدري البن اليمني وإقراره من قبل المشاركين ،وتم الاطلاع على الإجراءات المترتبة على قرار مجلس الوزراء القاضي بحظر وتداول البن الأجنبي وإقرار العديد من خطوات من قبل المنتجين والمصدرين لدعم السوق المحلية وتعزيزها بالمنتج الوطني.

بعثة الوكالة السويسرية للتنمية تزور الغرفة وتطلع على أنشطتها الاقتصادية

النشرة الاقتصادية /خاص

زارت بعثة الوكالة السويسرية للتنمية برئاسة السفيرة اندريا ستودر نائب رئيس الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في الشرق الأوسط يوم الثلاثاء 2022/7/21 م الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة واطلعت والوفد المرافق لها على الدور التنموي الذي تقوم به الغرفة في دعم أنشطة القطاع الخاص اليمني والاسهامات التي يقوم بها القطاع الخاص في عملية التنمية في البلد والهموم والتحديات التي يواجهها في ظل الأوضاع الراهنة .

وخلال اللقاء الذي عقد بمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة بالغرفة (CES) رحب الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة بالوفد السويسري والذي يتضمن أيضا السيدة سابينا لاديراتش القنصل في السفارة السويسرية في مسقط والسيدة سيمون ترولير منسق برنامج اليمن في الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية وأبدى تطلعه لفتح تعاون بين الوكالة والغرفة بما يحقق المنفعة للقطاع الخاص اليمني والسويسري ويرتقي بالعلاقات اليمنية السويسرية إلى افاق رحبة.

واستعرض الأستاذ الكبوس الأثار السلبية لإغلاق ميناء الحديدة أمام الحاويات والتي أدت لإرتفاع أجور النقل من المنافذ البحرية والبرية الأخرى وصولا للعاصمة صنعاء بنسبة 300% فيما يمكن ان يسهم فتح الميناء في تخفيف تكلفة السلع عن المواطنين بنسبة تزيد عن 20 % من التكلفة الحالية.

وقد تحدث في اللقاء الدكتور محمد عبد الله الآنسي عضو مجلس إدارة الغرفة والذي لفت لخطط القطاع الخاص ورجال الأعمال في استمرار أنشطة سلال الامداد للسوق المحلية وما يتحمله القطاع الخاص وما يقوم به للوفاء بهذه المهمة الملقاة على عاتقه رغم الصعوبات التي يواجهها جراء الأوضاع الراهنة، كما لفت لدور دعم الرياديين والرياديات من قبل الغرفة والخطط المستقبلية في ذلك.

وخلال اللقاء الذي حضره الاستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام، قدم الدكتور أحمد الحضرمي أمين عام مركز ريادة الأعمال المنشآت الناشئة بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة (CES) لمحة عن تطور ونشأة مركز ريادة الأعمال وانجازاته والتي كان من أهمها المؤتمر الأول لدعم ريادة الأعمال للشباب نهاية العام 2018م بالإضافة الى تنفيذ أنشطة وشراكات حكومية ومع

الغرفة تعزز التعاون مع جمعية المحاسبين القانونين اليمنيين في مجال تطوير المعايير المحاسبية للقطاع الخاص

الإدارة الإعلامية /خاص

ناقشت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم 9 يناير 3202م مع جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين تعزيز علاقات التعاون بين الغرفة والقطاع الخاص والجمعية في مجال تطوير المعايير المحاسبية للقطاع الخاص بما يسهم في الارتقاء بمحاسبي شركات القطاع الخاص وتأهيلهم على الطرق الحديثة للعمليات الحسابية للإقرارات المالية المطلوبة للجهات الحكومية المختلفة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته قيادة الغرفة برئاسة الاستاذ حسن الكبوس رئيس مجلس الإدارة مع قيادة الجمعية برئاسة المحاسب الأستاذ أمين الشامي بمقر الغرفة.

وخلال الاجتماع الذي حضره الأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة والدكتور محمد عبد الله الانسي والأستاذ أنور جار الله عضوا مجلس الإدارة والأستاذ توفيق الخامري مستشار الغرفة والأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام، أكدت قيادة الغرفة على حرصها على تعزيز التعاون مع الجمعية في مختلف المجالات المحاسبية التي تسهم في تعزيز قدرات شركات القطاع الخاص على تطبيق واعتماد اعلى المعايير المحاسبية في بلادنا.

من جانبه أكد رئيس الجمعية على أستعداد الجمعية لتنفيذ سلسلة من الدورات والمحاضرات الفنية للمحاسبين المعتمدين في الشركات وإكسابهم المهارات وتعريفيهم بأحدث المعايير المحاسبية للتعامل مع متطلبات محاسبيا لتقدم بالشكل الأمثل ووفقا للقوانين السارية.

كما تم بحث أوجه التعاون في مجال تصنيف الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص بما يتواكب مع المعايير المحاسبية الدولية والتي ستسهم في تحقيق تنمية لمختلف الأنشطة

الغرفة قدمت ورقة عمل حول رؤية القطاع الخاص من المشروع

المشاركون في الحلقة النقاشية حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية يوصون بإحالة المشروع إلى لجنة شرعية وقانونية واقتصادية لدراسته في ضوء التجارب العربية والدولية

النشرة الاقتصادية - سبأ :

أوصى المشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمتها وزارة العدل والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية خلال الفترة من 4-2202/21/5م ، بإحالة المشروع إلى لجنة شرعية و قانونية واقتصادية لدراسته على ضوء التجارب العربية والدولية.

وأكد المشاركون أهمية مناقشة مشروع القانون من جوانبه الشرعية و القانونية والاقتصادية بما يحفظ الحقوق والمصالح والمراكز القانونية وأموال المودعين والمستثمرين والبنوك.

وأشاروا إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار ملاحظات البنك المركزي اليمني قبل اتخاذ أي إجراء تجاه النظام البنكي والمصرفي، كونه المختص الأول وفقا للقانون برسم وتبنّي وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

الورشة التي شارك فيها رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الأستاذ حسن محمد الكبوس والأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس الإدارة والدكتور محمد الأنسي عضو مجلس الإدارة حظيت باهتمام ومشاركة حكومية ومن القطاع الخاص على مستوى كبير، وكانت الغرفة قد قدمت ورقة عمل أعدها الدكتور محمد عبد الملك المحبشي المستشار القانوني للغرفة تضمنت رؤية الغرفة التجارية الصناعية والقطاع الخاص بشأن مشروع قانون منع المعاملات الربوية.

ومن ضمن التوصيات الدعوة إلى معالجة مشكلة تذبذب العملة وانخفاض قيمة الريال اليمني، ووجود سعرين للدولار، ومعالجة مشكلة عدم توفر السيولة النقدية، والتأكيد على تجنب اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بالنظام المالي والمصرفي للبلاد لتفادي أي أضرار أو عواقب سلبية محتملة.

> **طالبت التوصيات بتنفيذ دراسة شاملة وتحليلية لنظام الإقراض الحسن ومدى استيعابه وتغطيته للمتطلبات مع التأكيد على أن يخضع صندوق القرض الحسن لقانون ولوائح عمله..**

كما أكد المشاركون في الحلقة أهمية دراسة الموضوع برؤية شاملة في ضوء الفقه الإسلامي بمدارسه المختلفة وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية، باعتبار منظومة الاقتصاد الإسلامي متكاملة ومتوازنة والمعاملات المصرفية جزء منها وتطبّق معها.

وطالبت التوصيات بتنفيذ دراسة شاملة وتحليلية لنظام الإقراض الحسن ومدى استيعابه وتغطيته للمتطلبات مع التأكيد على أن يخضع صندوق القرض الحسن لقانون ولوائح عمله.. مشددين على وضع ضوابط قانونية تنظم أعمال البنوك التجارية، وكيفية تمويلها للمشاريع الاستثمارية والاقتصادية والتنموية، والاستفادة من تجارب البلدان العربية والإسلامية في مجال البنوك بأنواعها التجارية والاستثمارية والبنوك ذات الأهداف الاجتماعية والتعاونية.

كما أوصى المشاركون بتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لاستثمار القطاع الخاص في المشاريع الإنتاجية، وتنظيم ورشة عمل حول الجدوى الاقتصادية لأذون الخزانة واقتراح البدائل الشرعية والقانونية.

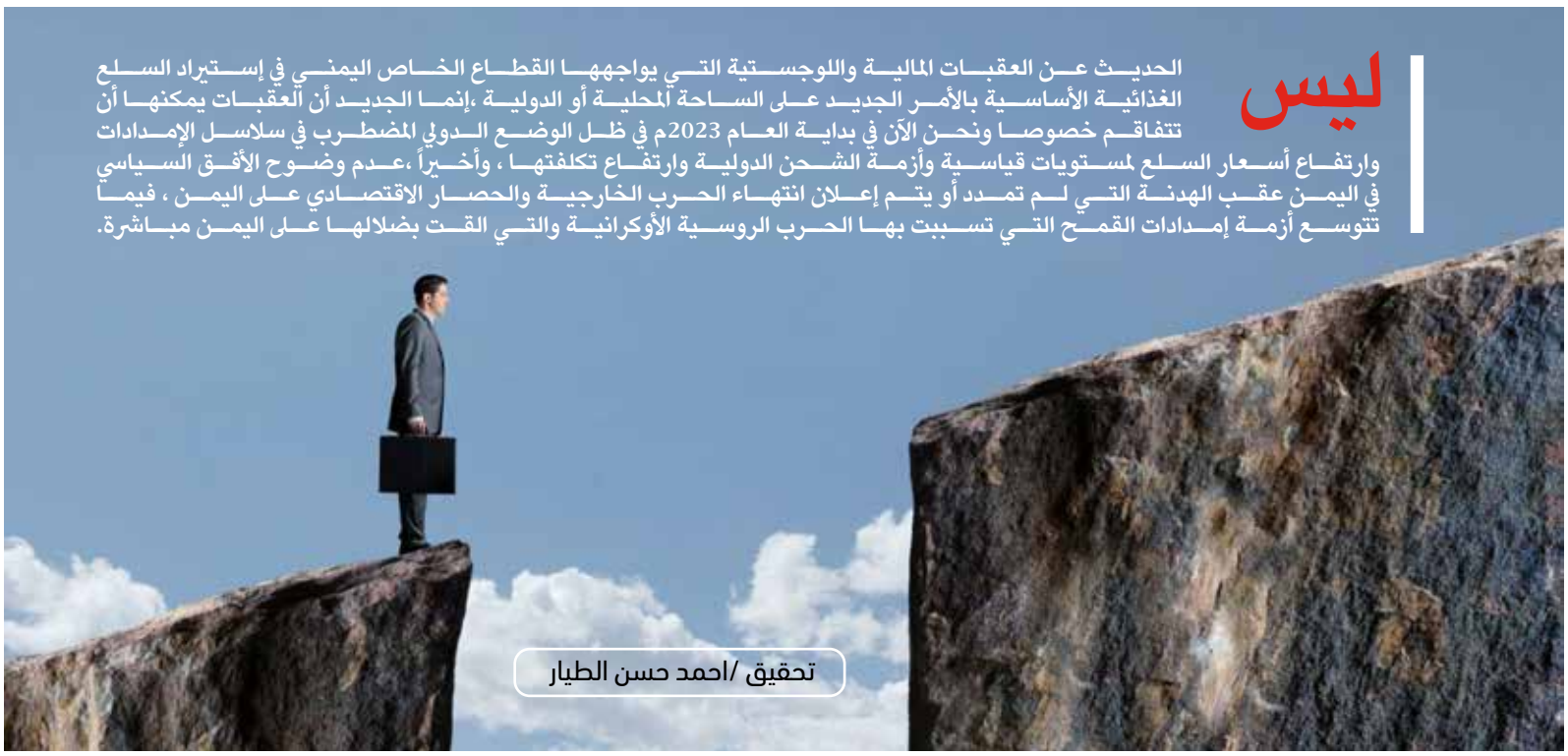

ليس الحديث عن العقبات المالية واللوجستية التي يواجهها القطاع الخاص اليمني في إستيراد السلع الغذائية الأساسية بالأمر الجديد على الساحة المحلية أو الدولية ،إنما الجديد أن العقبات يمكنها أن تتفاقم خصوصا ونحن الآن في بداية العام 2023م في ظل الوضع الدولي المضطرب في سلاسل الإمدادات وارتفاع أسعار السلع لمستويات قياسية وأزمة الشحن الدولية وارتفاع تكلفتها ، وأخيراً ،عدم وضوح الأفق السياسي في اليمن عقب الهدنة التي لم تمدد أو يتم إعلان انتهاء الحرب الخارجية والحصار الاقتصادي على اليمن ، فيما تتوسع أزمة إمدادات القمح التي تسببت بها الحرب الروسية الأوكرانية والتي القت بضلالها على اليمن مباشرة.

تحقيق /احمد حسن الطيار

التحديات التشغيلية والاقتصادية التي تواجه

القطاع الخاص .. تتفاقم

واقع

يعتقد القطاع الخاص اليمني أن العقبات التي تحيط بنشاطاته في الاستيراد والإنتاج المحلي لاتزال متواصلة، وبعد 8 سنوات من المعاناة نتيجة الحرب الخارجية والحصار الاقتصادي لم تتراجع، أو أن هناك آفاقا مفتوحة لانتهائها لأن الواقع الملموس لم يظهر غير ذلك فهل هناك من يدرك حجم الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص ويعمل على حلها ؟ والجواب دوما لا.

التمويل والائتمان

توفير الائتمان لفاتورة المستوردات الغذائية والدوائية والسلعية يعتبر من المصاعب التي تواجه القطاع الخاص، حيث لايتم توفير العملة الصعبة له إلا بشق الأنفس وبكميات لاتلبي متطلبات السوق وحجم الطلب لعدد السكان البالغ اكثر من 30 مليون أنسان ، ووفقا لبيانات عن بنك مركزي عدن يتم توفير نحو 100-150 مليون دولار شهريا تطرح في مناقصات لبيع الدولار للشركات المستوردة عبر مزاد شبه إسبوعي من خلال منصة ريفانتيف حيث تبين الأرقام أن القطاع الخاص يحتاج 800 مليون دولار شهريا فيما لايتم توفير سوى 100- 150 مليون دولار شهريا وهو ما يمثل نسبة 15% من الاحتياجات فقط .

يقول خبراء الأعمال أن القطاع الخاص لم يعد يمكنه الحصول سوى على ما بين 100-150 مليون دولار فقط كعملة صعبة يواجه بها ائتمان فاتورة الاستيراد وهذه أولى العقبات وتتمثل في توفير الأموال للاستيراد.

في تقريره عن التحديات الاقتصادية الصعبة التي يواجهها اليمن قال البنك الدولي عام 2022م لا يمكن مقارنتها بالوضع شديد التردي الذي يواجهه اليوم، حيث ارتفعت أسعار السلع عالميا خصوصا القمح بأكثر من 100% مما يؤثر على مستوى تغذية 30 مليون إنسان بالخبز.

دعوات

يحث القطاع الخاص المجتمع الدولي إلى توسيع إجراءات دعم الدخل لتخفيف الأعباء على المواطن اليمني. ويتضمن ذلك تكثيف الجهود الحالية لدعم مستويات الدخل (التحويلات النقدية) وتقديم المساعدات الغذائية للتصدي للآثار السلبية الناجمة عن تآكل مستويات الدخل، وينبغي تشجيع استئناف دفع الأجور للموظفين المدنيين وأصحاب المعاشات والمستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي.

وأخيرا، يقدم التقرير توصيات حول ما ينبغي أن يقدمه المجتمع الدولي والسلطات اليمنية لتدعيم قدرة سلاسل القيمة الخاصة بواردات السلع الغذائية على الصمود أمام ارتفاع التكلفة والمخاطر، ومنها تيسير الحصول على النقد الأجنبي لتأمين واردات السلع الغذائية ،والمعونة الخارجية- التي تعد أحد المصادر القليلة الباقية لتدفق النقد الأجنبي على اليمن- يمكن أن تستخدم للمساعدة في تغطية احتياجات واردات السلع الغذائية من النقد الأجنبي ، كما يمكن للمانحين والسلطات والبنوك أن يتفقوا معا على استخدام المساعدات الخارجية لتغطية واردات السلع الغذائية باعتبارها أولوية، وذلك بالبناء على توافق في الآراء على أهمية استدامتها ، وتيسير الحصول على النقد الأجنبي لن يتصدى فقط للتحديات التي تواجه مستوردي السلع الغذائية في الحصول على النقد الأجنبي، بل سيساعد أيضا في تخفيض التكاليف العالية لتحويل النقد الأجنبي بسبب المخاطر التي تحيط بتحويل الأموال من خلال قنوات غير رسمية.

> القطاع الخاص يحتاج 800 مليون دولار شهريا لتأمين فاتورة استيراد السلع الغذائية والدوائية والاستهلاكية

استعادة الثقة في النظام المالي

إن إعادة السيولة للنظام المالي إجراء مهم للحد من تكلفة ومخاطر المعاملات والمدفوعات، ليس فقط لسلسلة القيمة الغذائية، بل أيضا للاقتصاد عامة، ويجب أن يضع البنك المركزي اليمني خطة عمل مرحلية وجدول زمني محدد لاستعادة السيولة في النظام المالي، ويمكن أن يكون سداد الفوائد المتحصلة على أذون الخزانة لدى البنوك خطوة أولى لتخفيف ضغوط السيولة على قطاع البنوك.

تسهيل إجراءات

كما يدعو القطاع الخاص لوضع إجراءات كفاءة ومعروفة للتخليص الجمركي تساعد في دخول الإمدادات الغذائية عبر جميع الموانئ المتاحة،كما يتوقع أن تؤدي إجراءات التدخل الموصى بها إلى تحسين جهود التعافي وفاعلية وتقديم الخدمات الإنسانية وإعادة الإعمار والتعافي.

"تأمين الواردات

من جملة العوائق المالية واللوجستية التي يواجهها القطاع الخاص اليمني تلك التي تخص استيراد السلع الغذائية الأساسية، ومنها القمح والدقيق والأرز. ويطرح التقرير حلولا للمساعدة على تيسير استيراد المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى لتخفيف الأوضاع الإنسانية في اليمن، حيث يعتمد اليمن بشكل كامل تقريبا على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الغذائية الأساسية. ويؤمن القطاع الخاص هذه الواردات بالكامل تقريبا، حيث أظهر قدرة هائلة على الصمود والنجاح في الاستمرار في مد البلاد بهذه السلع. ومع هذا فإن آليات السوق هذه رغم ما أبدته من مقدرة حتى الآن، يمكن أن تفشل نتيجة ارتفاع التكلفة والمخاطر.

خلال الفترة 2015-2020

خسائر قطاع الصناعة في اليمن تتجاوز 14.1 تريليون ريال

كتب/ أحمد الطيار

قدرت دراسة اقتصادية حجم الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها قطاع الصناعة بشقيه العام والخاص في بلادنا بـ14.1 تريليون ريال (14100 مليار ريال) ما يعادل نحو 35 مليار دولار للفترة 2015-2020م منها 4.5 مليار دولار حجم خسائر القطاع الصناعي التابع للقطاع الخاص.

وبينت الدراسة الصادرة عن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية هذا العام أن حجم الانكماش التراكمي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري لقطاع الصناعة عام 2020 يقدر بنسبة 52% عن حجمه في عام 2012، فيما قدر فقدان حوالي 73% من ناتجه في المتوسط خلال الفترة جراء ظروف الصراع والحرب وما نتج عنها من تحديات وصعوبات، إلى جانب التأثيرات المختلفة لجائحة كورونا، مع العلم أن معدل التشغيل في جانب القطاع العام الصناعي قد بلغ في المتوسط حوالي 12% فقط من قدرة القطاع الإنتاجية، فيما بلغ معدل التشغيل في القطاع الخاص حوالي 64% من قدرته الإنتاجية.

وعن التحديات التي تواجه قطاع الصناعة في اليمن رصدت الدراسة مجموعة التحديات والمعوقات التي تعمل على زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية للمنتج المحلي مقارنة بالسلع المستوردة المشابهة، وتزداد حدة تلك التحديات مع السلع والمنتجات المهربة، مع العلم أن حدة هذه التحديات زادت خلال سنوات الصراع والحرب، وتتمثل أبرز هذه التحديات في الانقسام السياسي والنظرة الحكومية الضيقة التي تقتصر على جانب تعظيم الإيرادات (خلق المزيد من الضرائب والجبايات المتنوعة)، ويمثل الازدواج الضريبي والجمركي بين السلطات التنفيذية المنقسمة وبالذات ضريبة القيمة المضافة التي يتم دفعها بنسبة 5% في ميناء عدن، ودفعها مرة أخرى في المنافذ الجمركية التابعة لحكومة صنعاء أحد أهم تلك التحديات، فضلاً عن ارتفاع معدلات الضريبة والتي لا تتناسب مع الخدمات الحكومية التي تحصل عليها المنشآت الاقتصادية الخاصة.

طلب التسديد النقدي وبنسبة 100% من الضرائب والرسوم الجمركية في ظل أزمة نقدية ومصرفية تتمثل في شح السيولة النقدية وزيادة الأعباء على القطاع الخاص المنظم، وبالذات في ظل شيوع التهريب وبالتالي الإخلال بمبدأ المنافسة.

فرض الغرامات غير المبررة واحتجاز البضائع في المنافذ الجمركية وبالذات من المواد الخام، إلى جانب الغاء الإعفاءات الجمركية للمستثمرين المنصوص عليها في قانون الاستثمار، الأمر الذي يزيد من حجم التكاليف المالية للمواد الأولية والوسيطة والسلع النهائية، ووفقاً لمسح بيئة الأعمال في اليمن 2019 فقد أكدت 72% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الخاصة العاملة في اليمن حدوث زيادات في نفقاتها التشغيلية.

سياسات تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

تطالب الدراسة بتعزيز مبدأ الشفافية لدى الجهات الحكومية، ورفع القيود الكمية والإدارية والمالية من قبلها وبالذات الاستثمار والجمارك والضرائب والمفروضة على استيراد مدخلات الإنتاج أو التوسع في الإنتاج وغيرها من العمليات وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة.

وتدعو إلى إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإشراف عليه، والاستمرار بالمطالبة لوجود مقعد للقطاع الخاص في المفاوضات السياسية بين أطراف ومكونات الصراع في اليمن والتي تتم برعاية الأمم المتحدة والدول الإقليمية والعالمية بغرض استيعاب الجوانب الاقتصادية ورؤى القطاع الخاص في مخرجات تلك المفاوضات.

كما تدعو لمشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية لإعادة الإعمار والتنمية.

سياسات وأولويات إعادة هيكلة القطاع الصناعي

العمل على تحويل المنشآت الفردية إلى شركات مساهمة يمكنها المنافسة والاستمرارية في ظل الظروف والمتغيرات المختلفة، والتركيز على الصناعات ذات المدخلات المحلية لتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني والحد من معدلات البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

ومن ضمن سياسات تعزيز الشراكة تشجيع عمليات البحث والتطوير والابتكار للسلع والمنتجات والخدمات التي يتطلبها القطاع الصناعي والعمل مع القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والحكومية والمنظمات المانحة لإنشاء صندوق لدعم وتشجيع الدراسات التطبيقية اللازمة لتطوير القطاع الصناعي وزيادة وتنوع منتجاته، إلى جانب العمل على إنشاء حلقات للتواصل بين الباحثين والمنشآت الاقتصادية الخاصة، والارتقاء بجودة الإنتاج الصناعي ورفع القدرة التنافسية بما يمكن السلع المحلية من منافسة السلع المستوردة، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات الصناعية الوطنية.

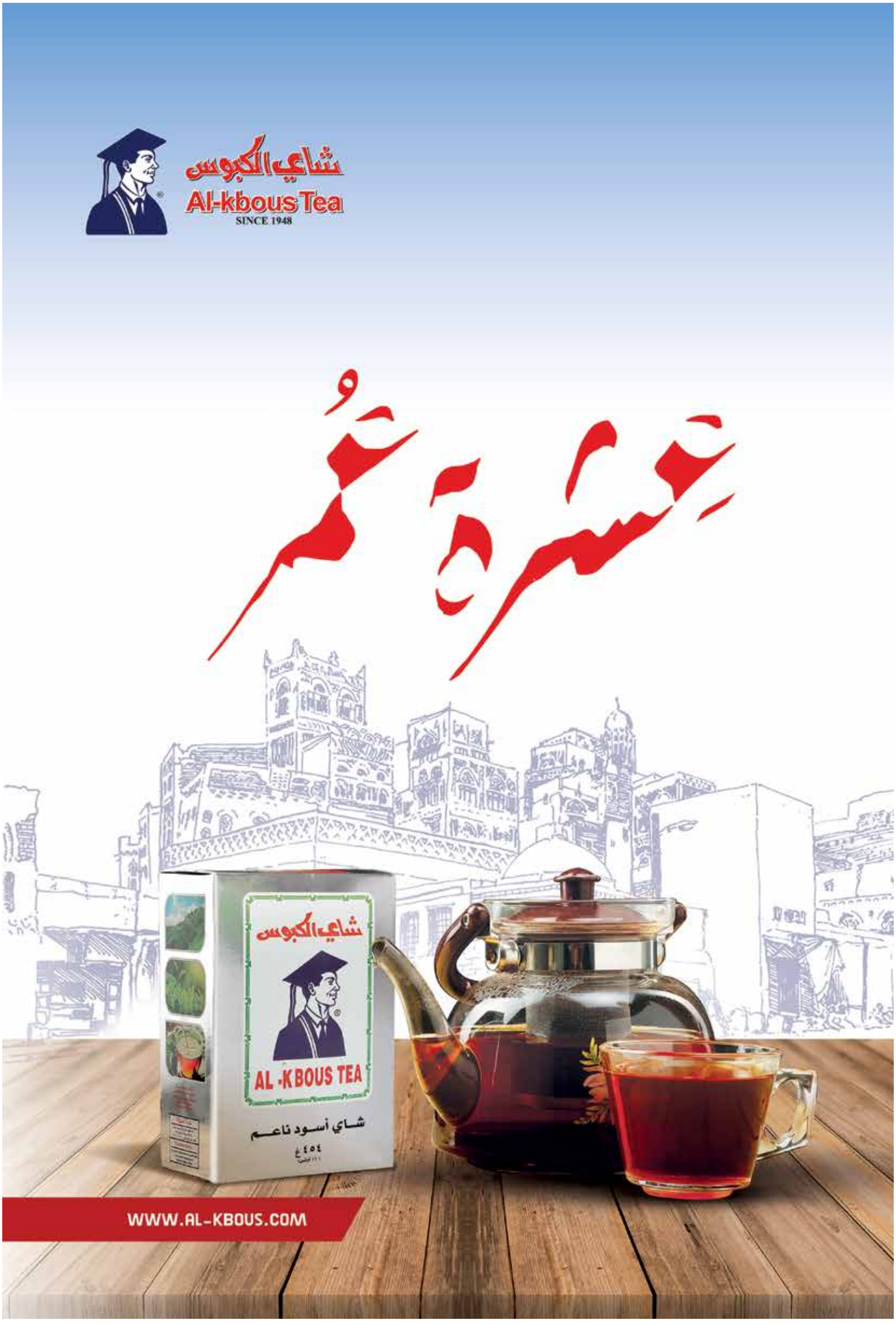
شاي الكبوس
Al-kbous Tea
SINCE 1948
عشرة تُمر
AL-KBOUS TEA
شاي أسود ناعم
٤٥٤ غ
WWW.AL-KBOUS.COM

الشيخ توفيق الخامري لـ «النشرة الاقتصادية" :

مصلحة الاقتصاد الوطني تتطلب أخذ رأي القطاع الخاص

أكد الشيخ توفيق الخامري نائب رئيس مجلس رجال الأعمال المستشار بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أن أي إجراءات اقتصادية تتخذ في البلد قبل استشارة القطاع الخاص وأخذ رأيه وقبل دراسة تأثيراتها على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وعلى المستهلكين لن تكون ناجحة وستتسبب في المزيد من الفشل الاقتصادي وتحميل الناس أعباء جديدة لاغير.

وقال الشيخ توفيق في حوار مع "النشرة الاقتصادية" في ظل أزمة الإمدادات العالمية وارتفاع أسعار السلع عالميا يجب على المعنيين بالشأن الاقتصادي اتخاذ إجراءات تسهم في الحد من ارتفاع الأسعار خصوصا أن الأسعار العالمية تتجه لمستويات قياسية غير معهودة وتضر بالاقتصاد العالمي أجمع.

رؤية وتقييم

*** بداية حدثونا عن رؤية القطاع الخاص حول الأوضاع الاقتصادية الحالية عالميا ومحليا وتأثيراتها على القطاع الخاص والمستهلكين؟**

أولا نقول: إن الإجراءات التي تتخذ في الشأن الاقتصادي من قبل حكومتي عدن وصنعاء فيما يخص الرسوم الجمركية والضريبية والإتاوات الأخرى هي إجراءات في مجملها تضر المواطن بشكل مباشر كونها إجراءات غير مدروسة ولم يستشر القطاع الخاص فيها وبشأنها، وفي النهاية أي رسوم جمركية أو ضريبية أو أي جبايات حينما تفرض يجب أن تكون لصالح المواطنين وعندما يدفع الضرائب والجمارك في أوقات مثل التي نحن فيها بسبب الحرب المستمرة على اليمن فهي تضر بالاقتصاد الوطني.

نحن نتحدث الآن كاقتصاد وطني، بتلك القرارات وكان أخرها رفع الدولار الجمركي من قبل حكومة عدن اثرت سلبا على الأسعار على المستهلكين خصوصا وأنها للمرة الثانية في غضون عام ونصف تقريبا وحين رأوا أسعار السلع ارتفعت قاموا بتحميل القطاع الخاص مسئولية ذلك في تصرف مجاف للواقع، ولهذا نقول" إن خطورة اتخاذ قرارات غير مدروسة كبير لأنها تنعكس مباشرة على المواطن والقطاع الخاص والذي يدفع الجبايات في كل منطقة الآن (صنعاء، عدن، المكلا، مأرب، وغيرها) وعندما ترتفع المدفوعات التي يدفعها القطاع الخاص فإن أثرها على أسعار السلع يكون أوتوماتيكيا.

فإي حكومة تقوم باتخاذ إجراءات لرفع إيراداتها دون تشاور مع القطاع الخاص ومع الشعب وتدعي أنها تساعد المواطنين هي في الحقيقة تكذب على الشعب لأنها حين تجد الأسعار ترتفع تسارع في الأخير لتحميل القطاع الخاص كذبا بل وتقوم بتهديد التجار لأنهم الحلقة الأضعف وهذا يعد مثيرا للقلق ويدعو للأسف للضحك وهو أمر لا مبرر له، لأننا نعرف أن أي رسوم جبائية مرتفعة هي من تعمل على رفع الأسعار للسلع والمواد وتسهم مباشرة في تراجع القيمة الشرائية للمواطنين عبر استنزاف مداخيلهم.

القوة الشرائية الآن للمواطنين باتت متدنية وفي أدنى مستوياتها ونحن في القطاع الخاص نتجرع الخسائر بالمليارات وخسائرنا منذ سبع سنوات وصلت لمئات المليارات بسبب الحرب والحصار الاقتصادي فحصار اليمنيين أدت لنتائج عكسية على اليمن واليمنيين.

تطلعات

نحن نأمل من الحكومة أنها تعمل دراسة للتعامل مع القطاع الخاص كشريك وليس كعدو يتحمل مهاجمة وسائل الاعلام والتي أصبحت تهاجم القطاع الخاص بضراوة وفقا لرغبات السياسيين ودون أدنى مسئولية للمهنية وتحري الحقائق الاقتصادية.

ونقول إن القطاع الخاص ليس من مصلحته رفع أسعار السلع على المستهلكين، فهو يرى أنه بناء على ما يدفع من رسوم وجبايات وإتاوات كلها تنعكس على أسعار السلع فكلما ارتفعت الرسوم الجمركية والضريبية والجبايات وغيرها فإنها تنعكس على المواطن، ونتيجة لذلك يصل المواطن لمرحلة عدم القدرة على الشراء لأن القوة الشرائية تبدأ بالتناقص من يده وهي معادلة رياضية معروفة ولا جدل فيها.

الجبايات على الأنشطة الاقتصادية المحلية في اليمن هي الأكبر عالميا وهذا جعل أسعار السلع مرتفع جدا

تخفيض الرسوم الجمركية والضريبية وإلغاء الجبايات سيجعل أسعار السلع مناسبة لقدرة المستهلكين

القطاع الخاص شريك أساسي في الاقتصاد الوطني وسيظل كذلك مهما كانت الظروف.

نأمل.. نحن في القطاع الخاص أن تكون الجهات الحكومية ذات عقلانية وتتخذ قرارات مدروسة ويبدؤ في الحوار والجلوس مع القطاع الخاص ممثلا بالغرف التجارية لعمل مصفوفة حلول إذا أرادوا أن يحققوا مصلحة المواطن ويساعدونه في معيشته كما يقولون. الحل الوحيد أن تكون الرسوم على السلع بسيطة ومعقولة في الجمارك والضرائب والجبايات وغير ذلك فإن الارتفاعات ستنعكس على المواطن وسيزداد سوءاً بعد سوء.

نحن كقطاع خاص نعتبر أنفسنا فدائيين وكمجاهدين نخدم المواطنين بشكل خاص ويعلم الله إننا لم نعد نحقق أرباحا نهائي، والقطاع الخاص شريك أساسي في الاقتصاد الوطني وسيظل كذلك مهما كانت الظروف.

الصعوبات

*** نريد أن توضحوا لنا الصعوبات والتي تواجه القطاع الخاص والإمداد للسوق؟**

أولا بالنسبة للإمدادات فالقطاع الخاص هو الذي يتولى أنشطة الإمدادات التجارية لكافة السلع الأساسية والاستهلاكية وتقع على كاهله تحمل كافة الأعباء إلى أن تصل للمستهلك وفي ظل الأوضاع الدولية التي برزت مع جائحة كورونا وحاليا ظهرت أزمات أخرى آخرها الحرب الروسية الأوكرانية، وقبلها أزمة الشحن العالمية والتي انعكست سلبًا حيث لم تجد الدول السفن الكافية للوصول للخطوط الدولية والموانئ وطبعا هذه أزمة بدأت منذ أكثر من عام وعندنا في اليمن المسئولين الحكوميين يتجاهلون ولا يحبون أن يعرفوا ذلك ولا يقدرون الظروف فهذه أزمة عالمية أدت لارتفاع أجور الشحن الدولي لعدة دول لأضعاف سعرها منها اليمن ،وطبعا هذا لا يساعد على وصول الإمدادات من السلع بالوقت والسعر المناسب وبما يتواكب مع القدرة الشرائية للمستهلك اليمني وهم يرجعوا السبب على القطاع الخاص.

تكلفة النقل

أصبحت أجور نقل البضائع مضاعفة بسبب مختلف العوامل في الشمال والجنوب، فالجبايات تفرض من الجانبين على قدم وساق في جميع أنحاء اليمن بدءاً من وصول البضائع للميناء وحتى وصولها للمستهلكين. لازم يتم مراعاة القطاع الخاص بشكل خاص في هذه الظروف ،إذ فعلا هناك رغبة بمساعدة المواطن عليهم أن يخفضوا الجبايات والرسوم، أكثر تجار القطاع الخاص أصبحوا اليوم مفلسين لم تعد عندهم الإمكانيات مطلقا، نحن بدورنا في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء نعمل من أجل الله أولا ومن أجل الوطن ثانيا والشعب ولايهمنا الآن سواء أن تستمر القافلة ونخدم شعبنا.

مقترحات

*** ما هي مقترحات التي تريدون توصيلها للحكومة في الملف الاقتصادي؟**

نحن دائما ننادي ونطالب الدولة أن نكون شركاء وليس أعداء متنافسين ،نطالب بتعرفة معقولة في ظل هذه الظروف ففي الحرب يفترض أن تقل التعرفة لا أن تتزايد كل عام ، التعرفة هذه تضاف على المواطن فوق تكلفة السلعة نفسها .

اذا فعلا يريدوا مساعدة القطاع الخاص عليهم عدم رفع الرسوم على المواد التي يستهلكها، نحن نلتقي بالمسئولين الحكوميين ولكن للأسف نجد بعضهم لا يمتلكون المعرفة الأساسية بالاقتصاد وبعضهم لا خبرة لديه ولا حتى تخصص أو صلاحية للتعامل مع القطاع الخاص وقضاياه بل لا يمتلكون الصلاحيات لمساعدة المواطن نفسه الذي هو ضحية لتجاوزاتهم في قرارات الإتاوات والرسوم، وفي الأخير نقول :إن القطاع الخاص والمواطن هما الضحيتان في حالة القرارات الاقتصادية غير السليمة وغير المدروسة.

قرارات

*** بعض الجهات تقوم باتخاذ قرارات وفرض رسوم في سبيل دعم المنتج المحلي ما رأيكم ؟**

أنا كتاجر أومن بالمنافسة في السوق سواء المنتج قطاع خاص تجاري أو صناعي والحقيقة أن الحكومات أيا كانت لاتقدم أي تسهيلات للصناعيين مهما كان مقدارها، وهذه حقيقة واضحة للعيان فمن المعروف أن الدولة تتحدث كثيرا ولكنها أيضا لاتنفذ إلا القليل إن وجد، وعموما المنافسة والجودة هما الركيزتان اللتان يجب أن نعتمدهما في توجهنا ونشاطنا الاقتصادي ودعم المنتج الوطني وجعل العرض والطلب لصالح المواطن، فمن يقدم له سعراً أفضل بجودة هو المهم.

*** بعض الجهات الحكومية تقول إن التعرفة في اليمن منخفضة وأن رفعها لن يؤثر على المستهلكين؟**

أنا اعتقد أن القرارات المتعلقة بالرسوم وزيادتها بدون التشاور مع القطاع الخاص لن تكون صائبة وسيكون ضررها اكبر من نفعها لأنها ستنعكس مباشرة على المواطن مهما اختلفت المسميات. وعلاوة على ذلك اليمن كلها في لاتزال في حرب عليها وهذا يؤثر دون شك على معيشة الناس واقتصادهم ودخلهم ومن هنا فإن أي إضافة وأعباء جديدة عليهم تؤثر على مستوى معيشتهم، لازم يتم العمل بدون جبايات وتخفض الرسوم جميعها حتى نستطيع مواجهة أثار الحرب والعدوان والحصار الاقتصادي.

الشركات المتضررة من الحرب والحصار الاقتصادي ...

خسائر بالجملة

تتساءل

الكثير من الشركات والمصانع التي تعرضت للقصف المباشر أو غير المباشر خلال الأعوام الماضية وتسببت في الحاق خسائر مالية كبيرة بها عن أخر المستجدات في موضوع المطالبات بالتعويضات وجبر الضرر ونحن بدورنا نطرح هذا الموضوع متسائلين عن ضرورة التعويضات كحق مكفول لها قانونيا على المستوى الدولي.

أحد الاستفسارات وردت إلينا من شركة آرتكس بينت فيها حجم الأضرار والخسائر التي تعرضت لها الشركة جراء القصف الجوي للعاصمة صنعاء خلال الأعوام 2019-2015م، وقالت الشركة إنها تعرضت لأضرار وخسائر كبيرة جداً فأحد مخازن الشركة والكائن في حارة السلامي تعرضت بضاعته المقدرة بالملايين للتلف نتيجة الانفجار الكبير في فج عطان الذي وقع في يوم 20 مايو 2015م ،وتضيف عقب تفاقم الأوضاع نتيجة للحرب على اليمن والقصف الجوي توقفت مبيعات الشركة لعدة عوامل أهما الانقطاع التام للكهرباء الرئيسية للدولة والتي تعتبر العمود الفقري لتنشيط مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والارتفاع الكبير في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وانعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها بسبب الحصار المفروض على البلد.

وتوضح الشركة أن ارتفاع تكاليف البضائع المستوردة من الخارج كأجور الشحن ومصاريف التأمين البحري والبري ومصاريف التخليص والرسوم الجمركية وأجور النقل وغيرها قد ساهمت في توقف أعمال الشركة وغيرها من الشركات وهو ما يعتبر قانونا من التأثيرات المباشرة للحرب على اليمن وبالتالي فخسائر المترتبة على الشركات يجب أن تقابل بتعويضات عادلة.

كما تضع الشركات المتضررة تأثير الإجراءات الناتجة عن نقل وظائف البنك المركزي من العاصمة صنعاء وتوقف صرف رواتب موظفي الدولة من ضمن العوامل التي أدت الى عزوف المستهلكين عن شراء الأجهزة المنزلية الكهربائية واعتبارها سلع كمالية.

الأوضاع الأمنية المتردية في عدن

ساهمت الأوضاع الأمنية المتردية في مناطق حكومة (عدن) سلباً على أنشطة الشركات في تلك المناطق، فمخازن شركة ارتكس تعرضت لاعتداء في تلك المناطق مما أدى بها إلى نقل البضاعة من تلك المخازن إلى المركز الرئيسي في صنعاء وتحمل تكاليف النقل بحدود 30,000 $.

كل هذه العوامل قد أدت الى تحمل الشركة الى خسائر كبيرة جداً ونورد هذه الخسائر في الأتي:

1 - مبلغ (31,818) دولار أمريكي قيمة البضاعة التالفة نتيجة الانفجار الكبير في فج عطان.

2 - مبلغ (223, 344, 949) ريال يمني الخسائر الفعلية المتراكمة على الشركة منذ بداية الحرب على اليمن في مارس 2015م وحتى نهاية العام2021 م وما زالت هذه الخسائر مستمرة حتى يومنا هذا.

3 -الأضرار الناتجة عن فقدان الشركة لثقة عملائها نتيجة عدم قدرتها على توفير طلبات هؤلاء العملاء.

4 - الأضرار الناتجة عن فقدان الشركة لثقة الموردين لمنتجاتها.

5 - تراكم الالتزامات التي على الشركة للبنوك وعدم قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات وتحمل الشركة لأعباء كبيرة جداً نتيجة الفوائد التي تم قيدها على الشركة بسبب تراكم الالتزامات التي عليها نتيجة توقف نشاط فرعها الرئيسي في عدن وعدم التزام العملاء في المناطق في سداد المديونيات وتوقفت بشكل كبير على حركة مبيعات الأجهزة المنزلية كونها سلعة معمرة وانطفاء الكهرباء الرئيسية للكهرباء لفترة طويلة وانخفاض القوة الشرائية على السلع المعمرة بسبب الحرب والظروف التي رافقت الحرب.

شركة آرتكس التجارية المحدودة

الغرفة تحذر من مخاطر ارتفاع التكاليف على السلع المستوردة

النشرة الاقتصادية /خاص

حذرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء من مخاطر ارتفاع التكاليف على السلع المستوردة مبينة أن ارتفاع هذه التكاليف ستقود لارتفاع مستويات التضخم مما يؤدي ضعف في القوة الشرائية للمواطنين ويسبب خسائر كبيرة للتجارة نظرا للكساد غير المسبق الذي يضرب السوق اليمنية.

ورفعت الغرفة مذكرة مناشدة بهذا الخصوص لرئاسة الجمهورية مطالبة بإقرار آلية منصفة تتضمن تسهيل الإجراءات ومعالجة الإشكالات التي تواجه المستوردين مع العمل بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وفي إطار المعمول به.

ونبهت الغرفة أن التقارير الاقتصادية الواصلة إليها من القطاعين التجاري والصناعي أفادت بزيادة التكاليف على السلع المستوردة، وبضعف القوة الشرائية التي لا تتحمل زيادة هذه التكاليف المبالغ فيها والمجحفة بحق القطاع التجاري والصناعي والتي بالتأكيد سينعكس أثرها سلباً على المواطن اليمني والاقتصاد الوطني.

داعية للنظر في الموضوع والتوجيه للجهات الحكومية بعدم اتخاذ أي إجراء أو زيادة على القيمة المعمول بها تنفيذاً لتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى في وقت سابق، تحت مبدأ وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار " ليتسنى للقطاع الخاص الاستمرارية في أداء مهامه الوطنية كرافد وشريان حياة الاقتصاد الوطني.

انعدام الأمن الغذائي في اليمن،

لايزال مرتفعاً جداً

خاص / النشرة الاقتصادية

أفاد برنامج الغذاء العالمي (WFP) بأن انعدام الأمن الغذائي في اليمن، لايزال مرتفع جداً، حيث لم تتمكن نصف العائلات من تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية الضرورية، خلال شهر ديسمبر الماضي.

وقال البرنامج في آخر تحديث له بشأن الأمن الغذائي في اليمن، صدر في ديسمبر الماضي ، بأن «انعدام الأمن الغذائي في نوفمبر 2022، ظل عند مستويات عالية للغاية، إذ لم تتمكن نصف العائلات المشمولة بالدراسة التي أجراها من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء".

وأضاف بأن «نسبة 55% من العائلات المشمولة بالدراسة في مناطق سيطرة حكومة عدن و47% في مناطق سيطرة حكومة صنعاء لم تتمكن من الوصول إلى ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء».

وأوضح بأن تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء (MFB) في أكتوبر شهدت انخفاضاً طفيفاً عن الشهر السابق بنسبة 2% في مناطق سيطرة حكومة عدن، وبنسبة 5% في مناطق سيطرة صنعاء.

"كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض أسعار الوقود المحلية، وانخفاض رسوم الموانئ في عدن وتأثير السلطات على الموردين".

وأردف البرنامج، أنه وبرغم الانخفاض الطفيف في أسعار الغذاء خلال شهر نوفمبر، إلا أن الوصول الاقتصادي لليمنيين إلى الغذاء لايزال مقيداً، بسبب أن تكلفة السلة الغذائية القياسية لاتزال أعلى.

تفاعلا مع دعوة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

رجال المال والأعمال يرفضون قرار حكومة عدن برفع سعر الدولار الجمركي من 500 إلى 750 ريال.

الإدارة الإعلامية /خاص

تفاعل رجال المال والأعمال والشركات والبيوت التجارية والصناعية يوم الخميس 12 يناير إيجابيا مع دعوة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ونفذوا وقفة احتجاجية ضد قرار حكومة عدن برفع سعر الدولار الجمركي من 500 إلى 750 ريال.

وفي الوقفة الاحتجاجية التي شاركت فيها قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ممثلة بالأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة والأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة والدكتور محمد الانسي وأنور جار الله عضوا مجلس الإدارة والشيخ توفيق الخامري مستشار الغرفة والأستاذ عادل الخولاني القائم بأعمال المدير العام والأستاذ صادق العليمي رئيس قطاع غيار السيارات والمركبات والأستاذ قيس الكميم رئيس شعبة مواد البناء بالغرفة أكد رجال المال والأعمال أن حكومة عدن تنهج وتسير في زيادة معاناة الملايين من السكان وهذا ليس المرة الأولى فقد سبقها خلال شهر من الآن زيادة في ما يسمى ضرائب تحت الحساب على السلع والبضائع المستوردة بنسبة جنونية تصل(٣٠٠٪، ٥٠٠٪) من إجمالي قيمة البيان والرسوم الجمركية.

وعبر المشاركون في الوقفة التي نفذت بمقر الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية ، عن شجبهم وادانتهم للقرارات العشوائية التي اتخذتها حكومة عدن والتي تؤكد فشلهم في إدارة الملف الاقتصادي وتحميل الشعب اليمني أعباء اقتصادية تزيد من معاناتهم وارتفاع التكلفة المعيشية لحياتهم اليومية.

مطالبين تلك الحكومة بالعودة إلى جادة الصواب والتراجع عن القرار وعدم تحميل المواطن وقوته أعباء مالية جراء تبعات فشلها في إدارة الملف الاقتصادي، كما طالبوا من المنظمات الدولية وكل الجهات المعنية بحقوق الإنسان التدخل لدى الجهات المعنية لمنع هذه الزيادة الجنونية في تسعير الدولار الجمركي.

وصدر عن الوقفة بيان هام للشعب اليمني فيما يلي نصه :

> **عبر المشاركون عن شجبهم وادانهم للقرارات العشوائية التي اتخذتها حكومة عدن والتي تؤكد فشلهم في إدارة الملف الاقتصادي وتحميل الشعب اليمني أعباء اقتصادية تزيد من معاناتهم وارتفاع التكلفة المعيشية لحياتهم اليومية.**

بيان صادر من الاتحاد العام والغرف التجارية والصناعية.

في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها اليمن من أقصاه إلى أقصاه جراء الحرب والحصار المتواصل منذ ثمان سنوات وما ترتب على ذلك من فقر وغلا وانقطاع المرتبات الذي جعل ملايين المواطنين دون دخل وفي فاقة وألم ،وفي هذا الوقت ودون مراعاة لظروف الوطن الأرض والإنسان فوجئنا بقيام حكومة عدن بخطوة جنونية برفع سعر الدولار في المنافذ الجمركية الواقعة تحت سيطرتها (البرية والبحرية والجوية) إلى ٧٥٠ريال للدولار وهذه زيادة تمثل ٥٠٪ عن السعر الحالي ، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في عموم الجمهورية وأمام هذا التصرف غير المدروس والذي يتناقض مع وضع الوطن الحبيب يعترض وبشدة على هذا التصرف اللا إنساني والذي سوف يزيد من معاناة الملايين من الأسر اليمنية جراء ارتفاع أسعار السلع والبضائع المستوردة ومنها المواد الغذائية ونحذر أن هذا القرار الخاطئ لم يراع وضع ومعاناة الشعب وبالذات وكل المنظمات الدولية الإنسانية تحذر من وقوع مجاعة في اليمن في عام ٢٠٢٣م جراء تبعات الحرب والحصار ، وللأسف أن حكومة عدن تنهج وتسير في زيادة معاناة الملايين من السكان وهذا ليس المرة الأولى فقد سبقها خلال شهر من الآن زيادة في ما يسمى ضرائب تحت الحساب على السلع والبضائع المستوردة بنسبة جنونية تصل(٣٠٠٪، ٥٠٠٪) من إجمالي قيمة البيان والرسوم الجمركية، وأمام ذلك نطلب من حكومة عدن العودة إلى جادة الصواب والتراجع عن القرار وعدم تحميل المواطن وقوته أعباء مالية جراء تبعات فشلها في إدارة الملف الاقتصادي ونطلب من المنظمات الدولية وكل الجهات المعنية بحقوق الإنسان التدخل لدى الجهات المعنية لمنع هذه الزيادة الجنونية في تسعير الدولار الجمركي ، كما نوجه كل أعضاء الغرف التجارية والصناعية الرفض وعدم التعامل مع هذه الزيادة بتاتاً ،ونؤكد أن القطاع الخاص انطلاقا من مصلحة الوطن والمواطن يدرس إمكانية اللجوء إلى القضاء وتقديم دعوى ضد وزارة المالية في عدن أمام المحكمة المختصة ولدينا كل المبررات والاسانيد القانونية لكسب القضية .

حريق يلتهم ومياه تبتلع ...

كارثة غرق 1853حاوية للتجار اليمنيين في البحر الأحمر

أحمد حسن الطيار

ألم يدر بخلد التجار اليمنيين الذين كانت حاوياتهم التجارية الـ 1853 على متن الرحلة 2221 "TSS Pearl" مطلع أكتوبر 2022م والمتجهة من ميناء جدة إلى ميناء عدن أن تنتهي بضائعهم إلى قعر البحر الأحمر في سابقة ربما الأولى منذ عقود خلت، ليصبح بعدها الأمر خسائر بمئات الملايين من الدولارات لايعرف متى ستعوض.

فمع حلول صباح يوم الأربعاء 6 أكتوبر كانت السفينة TSSpearl المسجلة في بنما والمملوكة لشركة (تهامة للملاحة وعنوانها 3 شارع الخزف أبو ظبي) تبعث ببرقيات الاستغاثة على طول البحر الأحمر من حريق الم بها في قمرة القيادة، ومع أن طاقم السفينة تمكن من النجاة على يد فرق الإنقاذ السعودية إلا أن السفينة و على متنها من حاويات انتهي بها المطاف بغرق كامل عقب 10 أيام من صراع مرير لاهوادة فيه مع حريق ضخم التهمها بمن فيها، الأمر الذي تركها كتلاً طافية تتلاقفها الأمواج حتى غرقت صباح الأربعاء 12 أكتوبر 2022م .

سفينة TSS Pearl هي سفينة تنقل الحاويات وهي ملك شركة تهامة للملاحة وعنوانها 3 شارع الخزف أبو ظبي. مكتوب عليها باللغة الإنجليزية (TAHAMA SHIPP) وتم بناؤها في عام 2008

الخط الملاحي التي تسير عليها : جدة – عدن

عمل السفينة :

تقوم السفينة بحمل الحاويات التي يقوم التحالف بتجميعها في ميناء جدة والخاصة بالحاويات التي تشحن عبر الخطوط الملاحية الدولية والقادمة من اوروبا أو اسيا أو الأمريكيتين، وبعد ان يقوم السعوديون بتفتيش الحاويات يقوموا باستئجار سفينة لتوصيلها إلى ميناء عدن ولذلك استأجروا هذه السفينة التي تعتبر متهالكة ولم تعد صالحة للاستخدام.

سبب الكارثة:

اشتعلت النيران في السفينة يوم الأربعاء 5 اكتوبر أثناء الإبحار في البحر الأحمر من ميناء جدة وحسب رسالة شركة مارسك للشحن الدولي تفيد بتلقيها تقارير تفيد بأن سفينة الحاويات، TSS Pearl تعرضت لحريق كبير على متنها أثناء الإبحار في البحر الأحمر، في موقع شمال غرب جزر فرسان، المملكة العربية السعودية في 5 أكتوبر 2022 « قامت البحرية السعودية بإنقاذ جميع أفراد الطاقم لسفينة الحاوية. أشارت التقارير إلى أن الحريق اشتعل في أكوام الحاويات في مؤخرة السفينة مباشرة أمام مجمع الإقامة.

وحسب الإحصائية الجغرافية فقد كانت في موقع يبعد 300 كيلو متر جنوب شرق بورتسودان السودانية

عدد الحاويات التي عليها: 1853 حاوية .

من يملك الحاويات: تجار يمنيون

الغرق : تم الإبلاغ يوم 12 أكتوبر عن غرق

> **TSSpearl سفينة تفقد التجار اليمنيين ملايين الدولارات بلا مبالة**

السفينة بالكامل وقيل انها غرقت في منطقة عمقها 300 متر وبث ناشطون وتجار فيديوهات تظهر بعض الحاويات وهي تسبح في مياه البحر الأحمر . قالت شركة WK Webster للتأمين البحري ومقرها لندن "صدرت تعليمات لخبير إطفاء بالتحقيق في سبب الحريق وقد بدأت هذه التحقيقات" .

الغرفة التجارية موقف مشرف

سجلت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء موقفا مشرفا تجاه معاناة التجار الذين يملكون الحاويات الغارقة في إطار مسئوليتها وأنشطتها للدفاع عن القطاع الخاص ورعاية مصالحه، فيوم 17 أكتوبر أعلنت للتجار المتضررين أن عليهم موافاة الغرفة ببياناتهم وبيانات البضائع المحملة بالسفينة لتقوم الغرفة بالمطالبة بالتعويض لكل المتضررين وفقا للقوانين المحلية والدولية.

وصباح يوم 23 أكتوبر عقد بالغرفة لقاء تشاوري مع التجار والشركات المستوردة والذين تضرروا من حادثة غرق سفينة الحاويات وخلال اللقاء الذي رأسها الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة تم استعراض مقتطفات من تقارير شركات التأمين والملاحة والتي بينت هذه الحادثة تسببت في فقدان 1853 حاوية محملة بالبضائع الغذائية والاستهلاكية اللازمة لحياة الناس وهي مملوكة لتجار وشركات القطاع الخاص اليمني وقيمتها بملايين الدولارات حيث لم يتدخل أحد لإنقاذها طيلة فترة احتراقها البالغة عشرة أيام.

وعقب مناقشات مستفيضة من قبل التجار المتضررين ووكلاء شركات الملاحة وشركات التأمين تم تشكيل فريق متابعة لحقوق المتضررين يتكون من خبراء قانونيين وتأمين وتجار لمتابعة الموضوع والتواصل بشأنه مع كافة الجهات المختصة محليا ودوليا.

وأكدت الغرفة أنها ستستمر في التواصل مع كافة الجهات حتى ينال المتضررون كامل حقوقهم، مذكرة كافة الجهات المحلية والدولية والأمم المتحدة بالصعوبات والمعوقات التي يتعرض لها التجار اليمنيون في سبيل توفير السلع الغذائية والدوائية والاستهلاكية.

تفاعلت القضية

يوم 1 نوفمبر كانت القضية قد اخذت منحا جديدا تمثل في تدخل الحكومة ممثلة بوزارة النقل مع القطاع الخاص حيث عقدت الوزارة المؤتمر الصحفي بوزارة النقل حول حادثة غرق السفينة TSSpearl وتطالب بتعويض التجار المتضررين

المطالب تتصاعد

دعا الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعة بأمانة العاصمة صنعاء لتعويض التجار المتضررين من حادثة السفينة، مطالبا بفتح الموانئ اليمنية أمام السفن الملاحية العالمية مباشرة وتحديدا ميناء الحديدة. ويرى الكبوس أن فتح ميناء الحديدة أمام السفن التجارية سيسهم في تخفيف أجور النقل كونه قريب إلى العاصمة صنعاء ومختلف المحافظات ذات الكثافة السكانية بما يسهم في تخفيف معاناة المواطنين.

وزارة النقل

تعتقد وزارة النقل أن فرق الإنقاذ في ميناء جيزان لم تحرك ساكنا بل تركت السفينة تحترق حتى غرقت، الأمر الذي يكشف مدى التساهل في هذه القضية وهذا أمر محير.

مطالبا الأمم المتحدة بسرعة العمل على فتح جميع الموانئ اليمنية وفي مقدمتها مينائي الحديدة والصليف أمام مختلف السفن التجارية والإنسانية والإغاثية وفقا للقوانين والمواثيق والاتفاقات الدولية. كما دعا وزير النقل، الأمم المتحدة إلى توفير الكرينات الجسرية «الرافعات» لميناء الحديدة حسب اتفاقية ستوكهولم .. وقال" الأمم المتحدة نفذت مشاريع استراتيجية كبيرة في موانئ يمنية أخرى بأكثر من 54 مليون دولار، بينما لم تنفذ أي مشروع في ميناء الحديدة الذي تعرض للتدمير. وشدد على ضرورة دخول كافة سفن الشركات الملاحية العالمية إلى الموانئ اليمنية مباشرة بما فيها ميناء الحديدة لتخفيف النفقات الباهظة التي يتحملها التجار وتنعكس على المواطن اليمني وتلافيا لأي حوادث في المستقبل.

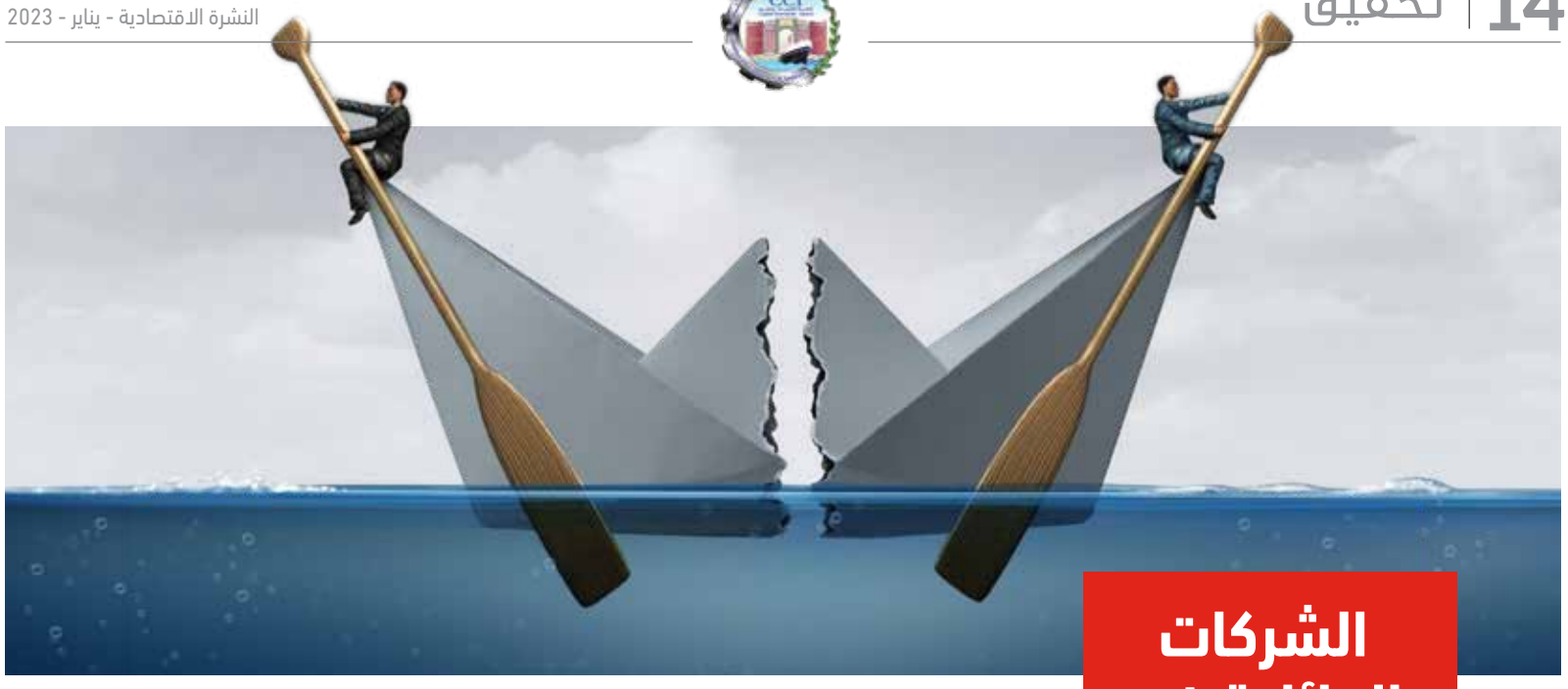

الشركات العائلية في اليمن ..

البقاء المتعثر

منذ بداية العام 2022م حسمت ثلاث شركات عائلية في صنعاء أمرها بالتفكك وهي الأن في طور المحاكم انتظارا لأحكام التقسيم دون أي مبالاة لوضعها في السوق وقيمتها كشركة ذات أهمية للاقتصاد الوطني.
الشركات الثلاث التي لانرغب بالإفصاح عن أسمائها هي شركات مايهمنا في هذا الموضوع هو تسليط الضوء على الشركات العائلية وكيف يمكن المحافظة عليها ضمن أطر عليمة حديثة في إطار الحوكمة للاقتصاد الوطني .

قلق

تبدي الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء قلقا كبيرا وحرجا في نفس الوقت حيال أي هزات يمكن أن تعصف بالشركات العائلية في اليمن عموما وفي أمانة العاصمة خصوصا لأن الغرفة تدرك مدى مكانة تلك الشركات ودورها في الاقتصاد الوطني ويقول الدكتور محمد عبد الملك المحبشي المستشار القانوني للغرفة وأستاذ القانون بجامعة صنعاء إن تفكك الشركات العائلية يؤدي الى توقف أنشطة هذه الشركات إما على المستوى الكلي أو بفقدان جزء من نشاطها ويصبح نشاطها محدودا بعد أن كان نشاطها كبيرا جدا أو أنها تتحول لشركات صغيرة أو صغيرة جدا وهذا يؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد ككل.

وضع الشركات العائلية

عند البحث عن الإشكاليات التي تواجه الشركات العائلية وجدنا أنها تكمن في التنازع على الملكية أو الإدارة عقب وفاة المؤسس أو صاحب الشركة حيث تبدأ المطالبات بالحقوق في الملكية والإدارة وغيرها وهذا يؤدي بها للتفكك أو البيع، أما من الناحية القانونية فالشركات العائلية هي مسجلة في الأصل باسم شخص وهو مايطلق عليه صاحب الشركة أو مؤسس الشركة أو صاحب المؤسسة وعند وفاة هذا المؤسس أو الصاحب يقوم أولاده أو ورثته مقامه لكن للأسف تبقى الشركة بينهم من الباطن , وهذا النوع من الشركة لا يوجد له ترتيب قانوني أو حوكمة تنظمه لكي يستمروا في النشاط , فيحصل سوء تصرف في الشركة من قبل الورثة , أو أن كل شخص يطالب بميراثه .
فالشركة أمام القانون في الأصل قد تكون مؤسسة فردية ثم يموت صاحب المؤسسة فتنتقل لورثته ويحولها الورثة الى شركة وطبعا لا يتم التحويل وفقا للقانون إنما غالبا يقوم الأخ الأكبر بإدارة الشركة وأن يحصل على توكيل للإدارة من قبل جميع الورثة وننصح أن يقوم الورثة بإعادة تسجيلها في وزارة الصناعة والتجارة إدارة .

أرقام

وفقا لأرقام وبيانات رسمية من مراكز عالمية فإن الشركات العائلية تمثل ما تفوق نسبته 95% من الشركات في العالم العربي وقد تزداد هذه النسبة في اليمن لقلة عدد شركات المساهمة العامة لعدم توفر الوسط المناسب لتداول أسهمها والذي يشجع قيام مثل هذه الكيانات. وربما الطريف في الأمر أن مصطلح الشركات العائلية هو الجديد أما الشركات التي يمتلكها أشخاص ويديرها بصورة مشتركة من نفس الأسرة أولاد و إخوة وأصهار هي نفسها الشركات العائلية موضوع حديثنا هذا.
يقول الدكتور محمد الانسي رئيس مجلس إدارة شركة الجيل الجديد عضو مجلس إدارة الغرفة إن هذه الشركات بطبيعة الحال لها من الخصوصية ما لايوجد في غيرها، ولها من المشاكل إن صح التعبير مالا ينطبق على سواها. فقضاياها ومشاكلها له أثر كبير على المجتمع وكثير ما سمعنا عن بيوت تجارية كبيرة كان لها أثر واضح وملموس في حياة كثير من الناس، لم تعد موجودة اليوم، ولو بحثنا عن الأسباب، لتبين لنا إما أن تكون قد انتهت بسبب غياب المؤسس أو لخلافات عائلية عصفت بها وأدت إلى انتهائها أو تفكيكها إلى كيانات صغيرة

الرقابة

وجدنا في تتبعنا لمشاكل الشركات العائلية في اليمن أن عدم تأصيل مسألة الرقابة داخل الشركات يؤدي لتفاقم المشاكل المطالبة بالتفكك لهذه الشركات فحين يدير الأخ الأكبر الشركة أو حتى وجود شخص اخر بعد وفاة المؤسس ينشأ التخاصم بين الورثة والتنازع لأنهم يحسون أن قدرتهم على المراقبة أو وجود نظام رقابي كفء غير فعال بسبب المشاكل ويجعلها غير قريبة من الحل .

مخاوف الغرفة

يؤكد الدكتور المحبشي إن من مصلحة الغرفة أن يستمر نشاط هذه الشركات وتصبح مستدامة الإنتاج لأنها جزء من النشاط الاقتصادي ولهذا فالغرفة تدعولأن تقوم الشركات على نظام الحوكمة واتباع نظام مؤسسي كامل يراعي التنظيم القانوني كاملا وترتيب هذه الشركات داخل العائلة كأنهم غرباء ومن حيث مجلس الإدارة وكل شريك يقوم , تنظمه على حسب ماهو منصوص في قانون الشركات اما أن تبقى للشركات العائلية كشركات من الباطن يديرها الاخ الأكبر أو غيره من الإخوة فستظهر الفتن ويدخل بينهم الحسد والحقد فيحصل نزاعات أمام المحاكم وهذا يؤدي لتفكك الشركة أو توقف نشاطها مما يؤثر على الاقتصاد الوطني .

> **وفقا لأرقام وبيانات رسمية من مراكز عالمية فإن الشركات العائلية تمثل ما تفوق نسبته 95 % من الشركات في العالم العربي وقد تزداد هذه النسبة في اليمن لقلة عدد شركات المساهمة العامة**

خطوات

على الشركات أن تركز على الحوكمة فهذه الخطوة يجب أن تتم قبل أن يتم وفاة صاحب الشركة ولا ننتظر حتى لوفاته كما أننا ننصح ايضا الورثة أن يقوموا بتحويل الشركة الى كيان شركة بالطريقة القانونية المناسبة لهم، وهناك عدة صيغ قانونية ايضا يديروها إدارة علمية محوكمة يطمئن كل شريك ووريث على حقوقه ولكن هناك أي ضرر على أحد لأن الأمور ستمر بنظام محوكم .

عمل مؤسسي

المحافظة على الشركات العائلية من التفكك والانهيار ليس وليد الاهتمام اليوم فقد حرصت أطر من القطاع الخاص منذ بداية الألفية على طرحه ومحاولة معالجتها علميا وانعقد بتنظيم نادي الأعمال اليمني اربعة مؤتمرات كان اخرها في بداية 2014م بمدينة عدن وهدفت إلى التعريف بالمقومات التنظيمية والسلوكية لنجاح الشركات العائلية وتعزيز قدراتها لمواكبة التطورات والتحديات بما يضمن لها التماسك والاستمرارية والنمو. وأوصت المؤتمرات بتشجيع الشركات العائلية وحوكمتها سعيا لجعلها شركات مؤسسية، وتشجيع الشركات العائلية على إعداد دساتيرها العائلية لضمان استمراريتها ونموها عبر الأجيال، والاهتمام بالكفاءات والخبرات من خارج العائلة.

تطبيق مبادئ الحوكمة

تؤكد الغرفة التجارية أن تطبيق مبادئ الحوكمة هي سفينة الإنقاذ لتنظيم العلاقات ووضع الأسس والهياكل المناسبة للشركات العائلية التي ستضمن عدم تكرار تجارب الفشل.

رؤية الغرف التجارية الصناعية والقطاع الخاص بشأن

مشروع قانون منع المعاملات الربوية

إن المعاملات الربوية ممنوعة قانونا في القانون اليمني أخذا من النص الدستوري بأن «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات» [م3 دستور]، وتطبيقا لذلك تم إنشاء هيئة علمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، والتي كان من أعمالها القانون المدني، الذي نص في مادته الأولى على ما يلي:

إعداد أ.د محمد عبد الملك المحبشي

« يسري هذا القانون المأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المعاملات والمسائل التي تتناولها نصوصه لفظاً ومعنى، فإذا لم يوجد نص في هذا القانون يمكن تطبيقه يرجع إلى مبادئ الشريعة الاسلامية المأخوذ منها هذا القانون ...»

ونتج عن مرجعية الشريعة الإسلامية للقانون اليمني سواء باعتباره مرجعا للمقنن أو القاضي وكل قانوني يمني، انتقال مبدأ تحريم الربا إلى القانون اليمني باعتباره من المبادئ المعلومة من الدين بالضرورة ووردت بنصوص قرآنية قطعية، وأصبح التعامل بالربا مخالفة قانونية يترتب عليها المسئولية القانونية بشقيها المدني والجنائي.

ففي مجال المسئولية القانونية المدنية جعل المقنن اليمني كل تعامل بالربا باطلاً.

حيث نصت المادة (356) من القانون المدني اليمني على أنه:

«كل اتفاق على فائدة ربوية باطل ولا يعمل به ...»

وفي مجال المسئولية القانونية الجنائية جرم المقنن اليمني التعامل بالربا واعتبره جريمة تستوجب العقوبة.

حيث نصت المادة (315) من قانون الجرائم العقوبات اليمني على أنه:

« يُعاقب المقرض بالربا بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة»

وكان من نتائج منع وتجريم المقنن اليمني للربا خلو القوانين اليمنية من وجود نصوص قطعية تجيز وتبيح الربا تحت أي مسمى، وبناء عليه يكون نص المادة (10) من مشروع القانون، وهي: « تُلغى كافة الأحكام الخاصة بالفوائد الربوية المنصوص عليها في القوانين النافذة..»، نصا متهما للسلطة التشريعية بإباحة الربا المحرم قطعا، بل يجب اعتبار النصوص المشكوك في إجازتها للربا نصوصا غامضة يتم تفسيرها وفق معنى يتناسب مع القواعد العامة في القانون المحرمة للربا، وهناك تخريجات شرعية وقانونية لهذا التفسير لا يسع المجال لذكرها في هذه المذكرة.

إن مشروع قانون منع المعاملات الربوية، لم يرد فيه تعريف واضح للربا المحرم شرعاً والذي أورده القانون اليمني عندما منع المعاملات الربوية ورتب عليها المسئولية القانونية بشقيها المدني والجنائي، وهذا لا شك سيثير غموضاً وإشكالات عند تطبيق نصوص مشروع القانون، لاسيما حدوث جدل فقهي كبير قديما وحديثا حول كون بعض المعاملات المالية معاملات ربوية أم غير ربوية.

إن واضعي مشروع القانون لم يقوموا بدراسات اقتصادية وشرعية وقانونية وكذا دراسات مسح إحصائي لعملية الإيداع وائتمان لدى البنوك التي تعمل بنظام الفائدة، كما لم يتم إشراك المعنين بتطبيق هذا القانون، وهم البنك المركزي وجمعية البنوك والقطاع الخاص الممثل في الاتحاد العام للغرف التجارية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة؛ ولذلك جاء القانون مستنسخا من قانون آخر (القانون الليبي) دون مراعاة لوضع البلاد الحالي ومواردها الاقتصادية، علما أن تطبيق القانون من الدولة المستنسخة فشل لديهم.

> **صدور مثل هذا القانون سيؤدي إلى انهيار المنظومة المصرفية اليمنية، أحد أهم أركان الاقتصاد الوطني، حيث تقوم البنوك بتمويل المشروعات الاقتصادية الوطنية للقطاع التجاري**

> **مشروع القانون سيؤثر سلبا على أهم مكسب للحكومة المجلس السياسي والمتمثلة في المحافظة على سعر الصرف، وعدم انهيار العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية،**

إنه بمجرد صدور هذا القانون سيتجه كافة المودعين إلى البنوك لاستعادة ودائعهم (وهي بمئات الآلاف من ا لحسا با ت ا لمفعلة / والمقدرة بالمليارات) تطبيقا لقوله تعالى: {وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (البقرة/279)}، مع عدم قدرة البنوك على السداد، وهذا بدوره سيؤدي إلى فوضى السطو على البنوك، وانتشار الجريمة، وتهديد الأمن القومي للبلد.

كما أن الدولة ممثلة بالبنك المركزي باعتباره بنك البنوك وباعتباره الضامن للبنوك التجارية ووادئع المودعين فيها، ستكون ملزمة بصرف الودائع السابقة لمواجهة طلبيات فردية من الأفراد المودعين لودائعهم في البنوك، إضافة إلى الدين العام على الدولة، وهذا سيثقل العبء على الخزانة العامة للدولة لا سيما في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلد من العدوان وآثاره.

إن صدور مثل هذا القانون سيؤدي إلى انهيار المنظومة المصرفية اليمنية، أحد أهم أركان الاقتصاد الوطني، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات الاقتصادية الوطنية للقطاع التجاري؛ لأن مصدر تمويل هذه المشروعات من الودائع التي سيقوم المودعون بسحبها بسبب صدور هذا القانون، والذي سينتج عنه لا شك انتقال المنظومة المصرفية ورؤوس الأموال إلى المناطق الخاضعة للعدوان، وهذا فيه تقوية للعدوان اقتصاديا، وإضعاف اقتصادي للدولة.

إن من صور الإضرار بالمنظومة المصرفية اليمنية - الناشئة عن صدور هذا القانون- هو تضرر المؤسسات المصرفية اليمنية (البنوك) التي مركزها الرئيسي في صنعاء بسبب وجود فروع لها في المحافظات خارج سيطرة المجلس السياسي، حيث سيتضرر مركزها المالي الموحد.

سيؤدي إصدار القانون إلى هروب جزء كبير من الأموال المحلية إلى خارج مناطق السيطرة وإلى خارج الوطن وهذا يمثل كارثة وخسارة كبيرة في ظل الظروف الصعبة تسعى بكل جهد (الدولة والقطاع الخاص والبنوك) لاستثمار كل المقدرات المالية المتوفرة للاستثمار المحلي الوطني.

سيحقق هذا القانون فرصة ذهبية للبنوك في مناطق خارج السيطرة لتصبح هي المراكز المتحكمة في المنظومة البنكية وعلاقاتها الخارجية مع البنوك الأجنبية واستقبال أموال المنظمات وأموال إعادة الإعمار وتحقق من ورائها أرباحاً كبيرة ستُحرم منها البنوك في مناطق حكومة الإنقاذ.

إن الاقتصاد الوطني اليمني بجميع قطاعاته يقوم على التجارة الدولية والمتمثلة في استيراد البضائع والمواد الخام، وفي نظام التجارة الدولية يتم تسوية الالتزامات الناشئة عنها عن طريق الاعتمادات المستندية والتحويلات المصرفية، وهاتين الوسيلتين لا تتم إلا عن طريق البنوك الخارجية الوسيطة للبنوك المحلية، والتي لا تقوم البنوك الخارجية من فتح اعتمادات مستندية إلا بعد التأكد من المركز المالي للبنوك المحلية المتضررة بسبب إصدار هذا القانون، وبالتالي سيؤثر ذلك على عملية الاستيراد وجلب السلع – لا سيما الضرورية – للمواطنين، مما سيضر بهم إضرارا بالغا لاسيما في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلد.

إن مشروع القانون سيؤثر سلبا على أهم مكسب للحكومة المجلس السياسي والمتمثلة في المحافظة على سعر الصرف، وعدم انهيار العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، والتي كانت من أهم عوامل صمود الاقتصاد الوطني في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد

وختاما فإن الغرف التجارية واتحادها العام يقدمون هذه الرؤية والمتمثلة في الآتي:

لا دعي لمشروع هذا القانون جملة وتفصيلا .

تفعيل دور الرقابة الإدارية (دور البنك المركزي) في منع المعاملات الربوية.

تفعيل دور الرقابة القضائية القضاء اليمني في منع المعاملات الربوية.

تأييد مخرجات اللقاء التشاوري للتحول إلى الاقتصاد الحقيقي الذي نظمه البنك المركزي العام 2021م ويؤيد ما يقوم به البنك المركزي من خطط استراتيجية ومشاريع اقتصادية لإصلاح المنظومة المصرفية تنفيذا لمخرجات اللقاء التشاوري، وهو يقوم بخطوات تدريجية يعالج فيه كافة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل إيجاد بدائل اقتصادية للاقتصاد الحقيقي، وتهيئة وضع البلد للاستثمار لاسيما في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلد، وتدعيما لعمليات الصيرفة الإسلامية، وهذا كله سيغني عن صدور هذا القانون.

* الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

الغرفة تشارك في تدشين التحصيل الإلكتروني لضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات

الإدارة الإعلامية /خاص - سبأ :

شاركت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الاثنين 2023/1/23م في فعالية تدشين التحصيل الالكتروني لضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات عبر نظام الدفع الإلكتروني من كاك بنك والذي يعد نقلة نوعية في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وفي تحسين علاقتها بالمكلفين.

في الفعالية التي دشنها بمصلحة الضرائب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية دكتور رشيد عبود أبو لحوم بحضور الأستاذ محمد المطهر وزير الصناعة والتجارة، شارك من الغرفة الأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس الإدارة والأستاذ أنور جار الله عضو مجلس الإدارة والأستاذ قيس الكميم رئيس قطاع مواد البناء والسراميك وعدد من كبار رجال الأعمال وممثلي الشركات والبيوت التجارية.

ويهدف نظام التحصيل الضريبي الاليكتروني إلى القضاء على الروتين في عملية التحصيل الضريبي، وتقليل احتكاك المكلف بمأموري الضرائب، وسيمكن المكلف من تسديد الضريبة عبر استخدام النظام في أي وقت ومن أي مكان وعبر الموبايل الشخصي.

ويعمل النظام من خلال تعاون وثيق بين وزارة المالية والبنك المركزي مما سيمكن وزارة المالية من معرفة الإيرادات في أي لحظة وهذا ما يعتبر أساساً لعملية الرقابة».

وخلال الفعالية اهاب رئيس مصلحة الضرائب عبد الجبار أحمد محمد بالمكلفين والغرفة التجارية أن يكون لهم دور في هذا الجانب من خلال الاستخدام الفعال لهذا النظام إضافة إلى التطبيق الإلكتروني للاستخدام عبر الهاتف لتسديد الضرائب.

يذكر أن المكلفين يمكنهم إضافة للتسديد الإلكتروني عبر النظام يستطيعون أيضا التسديد عبر المحفظة الالكترونية من خلال حساب مالي إلكتروني يستخدم عبر تطبيق على الهاتف النقال.

انجاز تصنيف 111 خدمة لتسهيل النشاط الاستثماري للقطاع الخاص

النشرة الاقتصادية /خاص

نجحت الهيئة العامة للاستثمار بمشاركة الفريق الفني لمناصرة السياسات والمشكل من القطاع الخاص معها في إنجاز التصنيف والترميز لخدمات الهيئة والتي بلغت 111 خدمة مبوبة في 7 مجموعات تتضمن خدمات تسجيل المشروع وخدمات التأسيس والتشغيل والإقفال والخدمات الاستشارية وخدمات الرعاية اللاحقة وخدمات الدعم الفني والتي ستقدم كلها للمستثمرين من خلال النافذة الواحدة ووفقا لأحدث الممارسات العالمية.

وقد شاركت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء في رئاسة الفريق والذي بدأ اعماله منذ نهاية ديسمبر الماضي حيث يضطلع هذا الفريق بتحليل البيئة القانونية للاستثمار واقتراح السياسات الاستثمارية وفق افضل الممارسات الدولية بعد أن يقوم برصد البيئة القانونية المحلية والخارجية للمنافسين والاطلاع على تجارب الدول الناجحة في الإقليم ليتم الأخذ بما هو مطبق فيها.

كما سيقوم الفريق برصد وتحليل المعوقات والإجراءات والقرارات الصادرة من الجهات الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بنشاط الاستثمار وان يتولى دراستها وتقديم المقترحات بشأنها او تعديلها وتنقيحها، مع حق المشاركة مع الهيئة في وضع البرامج الخاصة بمناصرة السياسات والبرامج التنفيذية لها والتواصل مع الجهات الحكومية لمتابعة المهام المكلفة بها، والاستشراف المستقبلي لنتائج القرارات والإجراءات التي تتخذها الجهات ذات العلاقة من الحكومة وغيرها المتعلقة بالاستثمار والنشاط الاستثماري.

ويوم 8 يناير 2023م أطلع الأستاذ ياسر المنصور قيادة الغرفة برئاسة الأستاذ حسن الكبوس على ما قامت به الهيئة العامة للاستثمار ، عبرت قيادة الغرفة عن تقديرها للإنجازات والنشاطات التي تقوم بها الهيئة العامة للاستثمار وأكدت دعم الغرفة لهذه الخطوات المباركة وحرصها على حشد القطاع الخاص للاستفادة منها وتشجيعه على الاستثمار في المشاريع الاستثمارية التي تطرحها الهيئة ودعم كل الخطوات التي تقوم بها الهيئة لاستكمال تصنيف وترميز الخدمات بما يسهل الاستثمار ويحسن بيئته في بلادنا.

نائب رئيس قطاع تجار المواد الزراعية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

السوق اليمنية لم تتمكن من استيراد المبيدات والأسمدة اللازمة للإنتاج الزراعي منذ خمس سنوات

لقاء /أحمد الطيار

قال الأستاذ وليد حسين السري نائب رئيس قطاع تجار المواد الزراعية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء إن تجار ومستوردي السوق اليمنية لم يتمكنوا منذ خمس سنوات من استيراد مواد لازمة للإنتاج الزراعي النباتي كالمبيدات الخاصة بالمكافحة ضد الحشرات الضارة والأسمدة اللازمة للنمو التغذية والبذور اللازمة للإنتاج الجديد لأن التحالف يمنع وبشكل قطعي دخولها عبر الموانئ والمنافذ الجمركية الرسمية دون أي مبرر وهو ما يسهم في تراجع وقدرة القطاع الزراعي على تحقيق نمو في الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ويضيف في حديث لـ«النشرة الاقتصادية» التحالف يطبق سلسلة من العقوبات الجائرة على القطاع الزراعي اليمني وهو ما أثر على بلادنا بشكل كبير جدا، فالتجار ومنذ خمس سنوات لم يستطيعوا استيراد أي مبيدات زراعية ولايوجد أي خط للشحن من بلاد المنشأ إلى اليمن وأي مواد يتم شحنها فالتحالف يقوم بمصادرتها و تنتهي وتتلف.

*** حدثنا أولا عن وضع السوق ؟**

كلنا يعلم أن التحالف أصدر قائمة بالأصناف المحظور إدخالها للسوق اليمنية وتشمل (المواد الكبريتية، الأسمدة النتروجينية , سماد اليوريا) بعض تلك الأصناف كان يدخل للسوق اليمني وكانت قيمته تصل كسماد اليوريا إلى 10 الف ريال والآن وعقب المنع من التحالف أصبح يصل قيمته ل50 ألف ول90 ألف ريال يمني والسبب الوضع القائم من الحصار الاقتصادي.

*** هل أثر حظر هذه المواد على مستقبل الزراعة في اليمن ؟**

نعم أثر بشكل كبير جدا فمن نتائجه رفع القيمة الأساسية لهذه المستلزمات مما صعب على المواطن العامل بالزراعة مسألة الحصول عليها فقديما كانت سهلة الشراء الآن لم يعد المزارع قادرا على شراء سماد ذا جودة تمكنه من تحسين محاصيله الزراعية مما أضطره لشراء الأسمدة الرخيصة ذات الجودة الضعيفة والأسمدة المغشوشة التي تأتي عن طريق التهريب.

*** كم نسبة الإمدادات التي تعرضت للحظر من التحالف؟**

يمكننا التأكيد أنها تصل من 75-80% من حجم الاحتياجات في أصناف الأسمدة اللازمة لإنبات النباتات والمحاصيل الزراعية أو بذور نتيجة للقيود والاجراءات التعسفية التي فرضها التحالف .

*** منذ متى بدأت هذه الاجراءات ؟**

بدأت هذه الإجراءات منذ قيام الحرب على اليمن ويمكن القول أنها تضاعفت منذ خمس سنوات فالتجار المستوردون المتخصصون في المستلزمات الزراعية الآن لا يستطيعون شحن أي مبيدات أو أي أسمدة لميناء عدن أبدا , أو استيرادها من المنافذ البرية وبذلك أصبح استيراد التجار متوقف تماما والسوق في حالة طلب كبير مما دفع المهربين لتهريب كميات محددة لاتلبي احتياجات السوق وأصبحت أسعارها مرتفعة تضيف أعباء كبيرة على المنتج الزراعي وعلى المستهلك النهائي.

*** من اين كانت تأتي تلك المنتجات بلد المنشأ لها ؟**

كان الأستيراد المنظم يأتي من الصين وتأتي أسمدة من اوروبا كإسبانيا وهولندا فيما كان يتم إستيراد اليوريا من السعودية وهو سماد ممتاز والسعودية منعت تصديره لليمن مع فرض الحصار وبالتالي نقول لهم ما ذنب المزارع اليمني يتم حرمانه من هذا المنتج واليمن هي سوق لكم وهذا يخفف من الأعباء على المنتجات الزراعية الغذائية ويكافح الجوع .

*** هل السوق اليمنية يستقبل أي مدخلات زراعية من روسيا واكرانيا ؟**

قليل في مجال القمح اما الأسمدة والمبيدات لا , إذا لا تأثر على الحرب الروسية الاوكرانية على اليمن من حيث استيرادها للأسمدة والمبيدات .

*** هل هناك أي مستجد بإعادة النظر في هذا القرار التعسفي ؟**

حاولنا مرارا وتكرارا وقدمنا عدة وساطات ولكن لم نلمس أي نتائج بل أن الأسمدة يتم وضعها ضمن قائمة الممنوعات بالرغم من كونها أسمدة طبيعية تستخدم للمحاصيل الزراعية فقط وعلميا لاعلاقة لها بما يقولون من ممنوعات مطلقا.

كم نسبة استهلاك سماد اليوريا ؟

يتم استهلاكه بشكل كبير كونه هام جدا في المحاصيل الزراعية كان يتم إستيراده سابقا من السعودية كونها الدولة الأقرب لليمن وكذلك منحها تسهيلات إلا أن الحرب والحصار المفروضين الآن الغت علينا هذه الشيء وبتنا نعاني ونخاطر للحصول على كميات قليلة

الأستاذ وليد حسين السري

السوق اليمنية لديها عجز في المبيدات والأسمدة بنسبة 75-80 %

*** كيف أثرت حالة الاضطراب العالمي على أسواق الإمداد ؟**

أثرت بشكل كبير بسبب الحرب الروسية الأوكرانية من ناحية المنتجات الزراعية ارتفاع اسعار الأسمدة بشكل كبير تقريبا 40 - 45 % من الأسمدة والمركبات أما المبيدات فقد يمكن ارتفعت لدى التجار الذين يستوردون من دولة أوربية أما الشركات الصينية لم ترتفع ولكن لم نستطيع تحديد كمية التأثير بالضبط بسبب الحصار المفروض على بلادنا من قبل الحرب الروسية الأوكرانية , القيود التي فرضها التحالف جعلت سوق اليمن سوقاً مغلقاً وبالتالي تأثر ولكن تأثر من ناحيتين الأول كوننا نتكبد عناء الحصول على المبيدات والأسمدة عن طريق دول أخرى وتحمل أعباء وتكاليف مضاعفة أضافة لقلة الكمية التي نستطيع ادخالها السوق المحلي .

*** ما المعوقات والتحديات التي تواجه تجارة المدخلات الزراعية على المستوى الداخلي ؟ ناحية النقل من عدن لصنعاء ومن ناحية المنافذ والجمارك والضرائب ؟**

كلها معوقات لا نستطيع استيراد أي بضاعة من ميناء عدن أولا تجلس البضاعة في الميناء فترات لما تنهي مسألة الجمارك وما إلى ذلك للإفراج عن البضاعة يكلف وقت ومبالغ باهضه كانت من سابق العملية تستغرق من 3 - 4 أيام قبل الحرب الان تستغرق العملية من شهر الى شهرين وتصل لصنعاء كذلك تحتاج لشهر لتلبية المتطلب التي تفرضها الجهات الزراعة الروتين توسع بشكل كبير سواء في عدن أو صنعاء

*** ما الذي نقصده بالروتين ؟**

إجراءات الفحص وإجراءات الإفراجات والتعامل مع الشحنة وإرسال الإرسالية .

*** هل يمكن إقامة صناعة محلية في مجال المبيدات والاسمدة؟**

لا توجد لدينا مواد خام في اليمن حيث أننا لم نصل لتلك المرحلة ,نستطيع انتاج نوع من الاسمدة ولكننا لا نستطيع الاكتفاء خاصة السماد المركب كيمائيا فهي اساسا مستخرجة من المواد الكيمائية النفطية

لدينا منتج محلي مستخرج من منتج واحد وهو مبيد النيم مستخرج من الأشجار أما منتجات كيمائية فلا اعلم أن أي منها ينتج محليا وعموما نشجع أي توجه لذلك .

*** ما دور التجار ورؤوس الأموال في توطين صناعات داخل البلد ؟**

في المرحلة التي مضت أجمع التجار على عمل شركة مصنع رواد الوطن مجالها تصنيع المواد الخاصة بالمحاصيل الزراعية الأسمدة والمبيدات كمساهمين ومساهمة من مؤسسة الحكومة الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وللأن هو في قيد العمل .

*** أنتم كتجار ما رأيكم في هذه الخطوة؟**

خطوة ممتازة ونأمل أن تسهم الدولة معنا في تلبية النقص في الأيادي العاملة والخبرات والتطوير

صفحة جديدة يتطلع لها القطاع الخاص

رئيس مصلحة الضرائب : قيادة الدولة تؤكد على تشجيع رأس المال الوطني وتقديم التسهيلات للتجار ورجال المال والأعمال للارتقاء بالاقتصاد الوطني

النشرة الاقتصادية /خاص

في بادرة يأمل منها أن تفتح صفحة جديدة بين القطاع الخاص ومصلحة الضرائب ، التقت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ممثلة بالأستاذ حسن محمد الكبوس يوم 17/1/2023م بمعالي الأستاذ عبد الجبار أحمد محمد رئيس مصلحة الضرائب بحضور أعضاء مجلس الإدارة وقيادات الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وممثلي الشركات والبيوت التجارية والصناعية وكبار المستوردين وناقشته معه تعزيز التعاون والشراكة مع القطاع الخاص وتسهيل الإجراءات الضريبية وإزالة المعوقات على المكلفين.

وفي اللقاء استمعت قيادة الغرفة والقطاع الخاص كلاما مهما من رئيس المصلحة أكد فيه حرص المصلحة على تعزيز الشراكة مع الغرفة التجارية وتعزيزها إلى آفاق أوسع وتسخير الجهود وفق ما تقتضيه المرحلة، بما يصب في خدمة الوطن والمواطن .. مبيناً أن توجيهات قيادة الدولة تؤكد على تشجيع رأس المال الوطني وتقديم التسهيلات للتجار ورجال المال والأعمال للارتقاء بالاقتصاد الوطني.

إذ أعلن رئيس المصلحة وبكل شفافية البدء في فتح صفحة جديدة للتعاون مع القطاع الخاص يكون عنوانها التعاون مع كافة النشاطات التجارية والصناعية والخدمة ومنع وإنهاء وإلغاء أي قرارات او إجراءات فيها تعسف او اجحاف على التجار في كافة انحاء الجمهورية وعلى رأسها الربط الضريبي.

وشدد معالي رئيس المصلحة على أن مصلحة الضرائب ستتعامل خلال الفترة المقبلة بالربط الذاتي وأن تكون الإقرارات الضريبية سليمة ومكتملة البيانات حسب القانون، ضمن إجراءات تقوم على تحقيق الانصاف والعدالة في هذا الشأن.

مشيرا الى ان المصلحة تزمع في القليلة القادمة إنزال تطبيق اليكتروني يربط التجار بالمصلحة ويمنحهم فرص التسديد وتقديم اقراراتهم والتعامل مع المصلحة دون تدخل أي كوادر بشرية مما يجعل بيئة الاعمال بينهما في غاية السهولة والأمان ودون احتكاك بأي موظف.

وفيما أكد الأستاذ حسن محمد الكبوس، أن انعقاد الاجتماع يعكس مدى الحرص على توطيد العلاقة بين المصلحة والغرفة لتذليل مختلف الصعاب وتوحيد الجهود المشتركة ، تم مناقشة العديد من الإشكاليات والمعوقات التي طرحها القطاع الخاص وتم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين المصلحة والقطاع الخاص ممثلا بالغرفة التجارية والاتحاد العام للغرف كما تم تشكيل لجنة لدراسة وتقديم المقترحات بشأن التسهيلات ومتابعة القرارات الصادرة بشأن الغاء أي معوقات سابقة أو إجراءات لا تتوافق مع القانون.

كما تم مناقشة حق القطاع الخاص في الطعون على الإجراءات الضريبية وتم الاتفاق على تعزيز التعاون في هذا المجال وتطبيق الإجراءات التي حددها وكفلها القانون للجانبين وشدد رئيس المصلحة على حق القطاع الخاص في ذلك في هذا الصدد أعلنت قيادة الغرفة استعداد الغرفة لتدريب الكوادر المختصة بالمصلحة في مجال الطعن الضريبي

وفي ختام اللقاء الذي حضره رئيس الهيئة العامة للزكاة الشيخ شمسان أبو نشطان ومن جانب الغرفة الأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس الغرفة والدكتور محمد عبد الله الانسي والأستاذ أنور جار الله عضوا مجلس الإدارة والشيخ توفيق الخامري مستشار الغرفة والأستاذ قيس عبد القوي الكميم رئيس قطاع البناء والسراميك بالغرفة والأستاذ صادق العليمي رئيس قطاع غيار السيارات والمركبات بالغرفة ادان الجميع إجراءات حكومة عدن رفع سعر الدولار الجمركي وأسعار المشتقات النفطية مؤكدين أن تلك الإجراءات حرباً علنية لتضييق الحياة المعيشية على الشعب اليمني ومضاعفة معاناة المواطنين، خاصة في المناطق المحتلة.

ودعا الاجتماع رجال المال والأعمال إلى الاستيراد عبر ميناء الحديدة واستثمار المزايا التي أعلنت عنها حكومة الإنقاذ المتمثلة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 % وتسديد نصف المبلغ كاش والنصف الآخر شيك كما أن سعر صرف الدولار الجمركي 250 ريالاً.

الجيل الجديد
ALJEEL ALJADEED

ريادة مستمرة.. آفاق جديدة

ALJEELALJADEED

دراسة اقتصادية تكشف أن

المساعدات الخارجية لم تسهم في حفز النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية

كتب أحمد الطيار

كشف دراسة اقتصادية حديثة أن المساعدات الخارجية المقدمة لليمن لم تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام ولم يكن لها أثر ملموس في تحقيقه، فيما كان لكل من التراكم الرأسمالي والموارد الطبيعية (النفط والغاز) أثر إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي.

وهدفت الدراسة التي حملت عنوان: أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ونال بموجبها الخبير منصور علي البشيري درجة الدكتوراه في الاقتصاد من السودان منتصف العام الماضي 2022م إلى بيان حجم المساعدات الخارجية المخصصة لليمن، وقياس أثرها على النمو الاقتصادي، إلى جانب تحديد فعالية تلك المساعدات، فضلاً عن اقتراح مجموعة من آليات العمل المناسبة للفترة المقبلة لإدارة وتنفيذ المساعدات الخارجية في اليمن.

وبنيت الدراسة على فرضيات أهمها: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، وأن للمساعدات الخارجية تأثيراً إيجابياً ومباشراً على النمو الاقتصادي المتحقق في اليمن.

وللوصول إلى نتائج مقبولة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيان مستويات أداء النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية في اليمن خلال فترة الدراسة، كما اعتمد على المنهج القياسي لقياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون وبرنامج E-vewes10.

> **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، وأن للمساعدات الخارجية تأثيراً إيجابياً ومباشراً على النمو الاقتصادي المتحقق في اليمن.**

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود تباين في أداء المؤشرات الكلية وبالأخص في أداء مؤشر النمو الاقتصادي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى السياسات الاقتصادية المطبقة من فترة إلى أخرى، وأن مستوى الاستفادة من تلك المساعدات كانت محدودة بسبب العديد من التحديات، كما أثبتت الدراسة القياسية لأثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في اليمن وجود علاقة سلبية بين كل من المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (المساعدات الخارجية) في الأجل الطويل وأثبتت أن المساعدات الخارجية لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فيما كان لكل من التراكم الرأسمالي والموارد الطبيعية (النفط والغاز) أثر إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد آليات التدخل المباشر للمانحين في تنفيذ المساعدات والاستفادة من الآليات والمشاريع الموجودة والموثوقة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، وضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التنفيذ، إلى جانب تطوير مسار سريع لتخصيص وإنفاذ المساعدات الخارجية، وبناء رؤية وطنية واضحة المعالم لإدارة المساعدات وتوجيهها وفق أولويات واحتياجات التنمية في اليمن، وتوجيه المساعدات الخارجية بصورة أكبر نحو القطاعات الاقتصادية والتنموية وبالذات القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية التحتية التي تقدم دوراً مهماً في تعزيز فرص النمو الاقتصادي الكلي واستدامته.

دراسة اقتصادية : تأثير الهدنة على القطاع الخاص كان محدودا لكنه إيجابي في بيئة الأعمال الخاصة

كشفت

دراسة اقتصادية أن تأثير الهدنة على القطاع الخاص كان محدودا بشكل عام فيما لم تتحسن مؤشرات التشغيل والتوظيف مطلقا.

وبينت الدراسة التي أعدها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية إن الدراسة الميدانية كشفت عن تغيير في 10% من الشركات فيما لم تشهد 90% أي تغيرات،كما لم يحدث أي تغيير في الرواتب أو وأيام العمل وساعاته.

ومن ناحية أخرى اعتبرت الدراسة أن نوعية التغيرات الناجمة عن الهدنة في جانب العمالة والتشغيل كانت إيجابية حيث استجابت المنشآت لتغيير الظروف المحيطة بالعمليات الإنتاجية بصورة سريعة مما يشير لمستوى المرونة التي تتمتع بها المنشآت الخاصة في عملياتها الإنتاجية والتسويقية وإمكانية قيادة القطاع الخاص لجهود التعافي في حال استمرار الهدنة لفترات زمنية أطول أو تحويلها لاتفاق سلام دائم في اليمن.

وفيما يتعلق بالأثر على القطاعات والقضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال فقد بينت الدراسة أنها أحدثت تغيرات في العديد من العناصر والقضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال الخاصة حيث بين 52 % أنهم لمسوا تغيرا في جانب توفير المشتقات النفطية وخدمات الكهرباء سواء من حيث توفر الخدمة أو من حيث تراجع مستوى الأسعار بمعنى أنها تغيرات إيجابية ،فيما يرى 45% منهم أن التغيرات كانت سلبية وبالذات في محافظة حضرموت التي شهدت تراجعا في أداء خدمة الكهرباء خلال فترة الهدنة من خلال زيادة الانقطاعات الكهربائية للتيار .كما لمست منشآت القطاع الخاص وبصورة إيجابية تحسنا في مستوى امدادات المشتقات النفطية وتراجع أسعارها في السوق المحلية بما لذلك من أثر إيجابي على العمليات الإنتاجية وعمليات الإمداد والنقل في القطاع الخاص إلى جانب حدوث تغيرات في بقية العناصر ذات العلاقة ببيئة الأعمال مثل التمويل والحصول على العملات الصعبة ومستوى أسعار الصرف للعملة المحلية ،كما كانت التغيرات إيجابية في مجملها وتراوحت ما بين 38%-80% باستثناء خدمات التمويل التي كانت التغيرات فيها سلبية وبنسبة 100%.

> **لمست منشآت القطاع الخاص وبصورة إيجابية تحسنا في مستوى امدادات المشتقات النفطية وتراجع أسعارها في السوق المحلية بما لذلك من أثر إيجابي على العمليات الإنتاجية وعمليات الإمداد والنقل في القطاع الخاص**

وعموما أسهمت الهدنة في حدوث تغيرات جيدة في العديد من العناصر والقضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال الخاصة، وبالأخص تلك المتعلقة بتوفر المشتقات النفطية وخدمات الكهرباء والحصول على العملات الصعبة ومستوى أسعار الصرف للعملة المحلية والطرق والنقل والمياه. أما عن توقعات القطاع الخاص فالدراسة كشفت أن غالبية منشآت القطاع الخاص يتوقعون أن استمرار الهدنة لفترات زمنية أطول أو تحويل الهدنة إلى عملية سلام مستدامة في اليمن سيمكنهم من توسيع أنشطتهم المختلفة بصورة جيدة تمكنهم من زيادة الإنتاجية وزيادة الطلب للأيدي العاملة وزيادة مستويات التشغيل في الاقتصاد .

يذكر أن هذه الدراسة تأتي في إطار سعي الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية لتعزيز صوت القطاع الخاص في القضايا الاقتصادية والتنموية المحلية وقد استهدفت الورقة إبراز وجهة نظر القطاع الخاص اليمني تجاه الهدنة ومدى تأثيرها في أداء أنشطته المختلفة و قدرته على التشغيل و التوظيف، وتأثيرها على مجمل بيئة الأعمال المحيطة بعمله، فضلاً عن التعرف على توقعاته المختلفة لمجمل القضايا ذات العلاقة بنشاط مؤسساته المختلفة والظروف المحيطة بها في حال تمديد الهدنة لفترات زمنية أطول.

نظمها مركز ريادة الأعمال بالغرفة ومؤسسة ريادة

الغرفة وبنك الأمل تكرمان الفائزين في مسابقة الأمل لمشاريع رواد الأعمال 2022م

النشرة الاقتصادية /خاص

كرمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وبنك الأمل للتمويل الأصغر يوم 16/1/2023م 15 فائزا في مسابقة "الأمل" لمشاريع رواد الأعمال 2022م بمبالغ مالية ومزايا وبرامج لخدمات تطوير الأعمال.

وفي أجواء بهيجة، وفي مقر مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة بالغرفة كرم الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة وبمشاركة كل من سامح عبد المجيد الحكيمي مدير التمويل ببنك الأمل للتمويل الأصغر وقاسم كمال المدير التنفيذي لمؤسسة ريادة وتميم السقاف المدير التنفيذي لمركز ريادة الأعمال بالغرفة الفائزين ومنحهم شهادات تقدير مع شيك المبالغ المالية المستحقة معلنا استعداد الغرفة لتبني واحتضان وإطلاق استراتيجية وطنية لريادة الأعمال في اليمن تسهم في تطوير قطاع ريادة الأعمال بين الشباب على كافة المستويات.

وحيا الأستاذ الكبوس في الحفل الذي شارك فيه الأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة والدكتور محمد عبد الله الآنسي عضو مجلس الإدارة والأستاذ توفيق الخامري مستشار الغرفة والأستاذ عادل الخولاني القائم بأعمال المدير العام والأستاذ قيس عبد القوي الحكيم رئيس قطاع مواد البناء والسراميك بالغرفة الشراكة القائمة بين الغرفة وبنك الأمل للتمويل الرامية لتحسين بيئة ريادة الأعمال بما يعزز الاقتصاد الوطني ويسهم في خلق فرص ونشاطات اقتصادية تدار من الشباب وتعكس إبداعهم وابتكاراتهم في النشاط الاقتصادي منوها إلى أن من خطط الغرفة أن تكون الريادة هي الملهمة للأعمال في حاضر وواقع القطاعات التجارية والصناعية والخدمية.

من جانبه أشار الأستاذ سامح عبد المجيد الحكيمي مدير التمويل ببنك الأمل للتمويل الأصغر إلى أن المشاريع الفائزة تنقسم لفئتين الأولى الفائزين بمنح مالية وعددها خمسة مشاريع

حصلت على جوائز مالية نقدية بقيمة إجمالية تبلغ مليوني ريال إضافة لخدمات تطوير الأعمال فيما حصل الفائزون الأخرون وعددهم 10 مشاريع على تمويلات بقروض بيضاء تصل لمبلغ 500 ألف ريال لكل واحد منهم إضافة لخدمات تطوير الأعمال.

ونوه الى أن تلك المشاريع والبرامج ستستمر ضمن خطط التمكين الاقتصادي للشباب التي ينفذها البنك.

إلى ذلك أشار الأستاذ قاسم كمال المدير التنفيذي لمؤسسة ريادة إلى أن التدخلات التي تنفذها المؤسسة مبنية ومصممة ليستفيد منها الشباب ومنها هذه المسابقة الذي حظي بشراكة مع مركز ريادة الأعمال في الغرفة والقطاع الخاص مما يؤكد تكامل الجهود بين القطاع التمويلي ممثلا ببنك الأمل والقطاع الخاص ممثلا بالغرفة ومنظمات المجتمع المدني ممثلا بمركز الريادة ومؤسسة ريادة.

اما الأستاذ تميم السقاف مدير مركز ريادة الأعمال والمنشآت بالغرفة فقد أكد على دعم المركز للمشاريع الفائزة وحرصه على دعمهم وتقديم برامج تطوير الاعمال لمساندتهم، وأشار الى المساندة للرياديين والاستمرار في تقديم الخدمات لهم مجانا في المركز.

وتضمن الحفل توزيع الجوائز وشهادات التكريم ل15 رياديا فازوا بالمسابقة التي انطلقت نهاية العام الماضي ضمن أسبوع ريادة الأعمال 2022م بالشراكة بين مركز ريادة الأعمال الناشئة والريادية بالغرفة ومؤسسة ريادة التابعة لبنك الامل.

صنعاء - الإدارة الإعلامية.

ضمن الاحتفاء بالأسبوع العالمي لريادة الأعمال العالمي2022م، نظمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة -صنعاء العديد من الفعاليات هذا العام في إطار اهتمامها بالريادة ودعم الرياديين، ففي منتصف نوفمبر 2022م أقامت الغرفة ممثلة بمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة (CEO) وبالشراكة مع الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، ورشة عمل تنسيقية حول « تنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة في اليمن"، حيث شارك في الفعالية خبراء يمثلون 60 جهة من القطاع الخاص والمنظمات المحلية والدولية والجهات الحكومية والتمويلية والتعليمية المعنية بريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

احتفاءً بالأسبوع العالمي لريادة الأعمال العالمي2022م

الغرفة تنظم فعاليات وورش عمل دعما للرياديين

الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أكد في افتتاح الفعالية أن ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة أصبحت عنوانا للشراكة بين الغرفة ووزارة الصناعة والتجارة للنهوض بهذا القطاع الحيوي بما يعزز الاقتصاد الوطني ويسهم في خلق فرص ونشاطات اقتصادية تدار من الشباب. وتطرق إلى جهود الوزارة والغرفة في إصدار القرار الخاص بتعريف ريادة الأعمال ومعاييرها الموحدة بعد عمل مشترك وجهد مميز من قادة رياديين من الجانبين لتكون هذه المبادرة الأولى في اليمن ولها دور محوري في تنظيم بيئة ريادة الأعمال حاليا ومستقبلا. وقد ناقشت الورشة التي حظيت

بدعم حكومي رسمي ممثلا في نائب وزير الصناعة والتجارة الأستاذ أحمد محمد الشوتري ورقتي عمل ركزت الأولى التي قدمها رئيس الهيئة العامة لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر الأستاذ أحمد الكبسي، على واقع قطاع المشاريع الصغيرة، فيما ناقشت الورقة الثانية التي قدمها أمين عام مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة بالغرفة التجارية بأمانة العاصمة الدكتور أحمد الحضرمي، واقع قطاع ريادة الأعمال في اليمن.

كما عقدت نقاشات قطاعية مستفيضة بين المشاركين لمواضيع تضمنت التعليم والتمويل والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية والجهات الحكومية أسفرت عن إصدار توصيات اتفق عليها المشاركون اكدت في مجملها على العمل بشكل جماعي لتعزيز ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة وعمل خطة سنوية للأنشطة التي ستفذ خلال الفترة القادمة، مع التأكيد على التنسيق الكامل بين مركز ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة بالغرفة والهيئة العامة لتنمية المشاريع والأصغر لما فيه تطور وتنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والأصغر.

الغرفة تهنئ مدير الإدارة التجارية الصناعية على حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

النشرة الاقتصادية /خاص

هنأت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وإدارتها التنفيذية الأستاذ تميم فارس السقاف رئيس قطاع ريادة الأعمال بالغرفة مدير الإدارة التجارية الصناعية على حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال يوم 3/1/2023م من كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء عن رسالته الموسومة بدور عوامل بيئة الأعمال في تكوين اتجاهات الشباب الجامعي نحو ريادة الأعمال - دراسة تطبيقية على طلاب جامعة صنعاء

جاء ذلك خلال حضور المناقشة العلنية للرسالة من قبل الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة والأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس الإدارة والدكتور محمد الآنسي عضو مجلس الإدارة والأستاذ عادل الخولاني القائم بأعمال المدير العام.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور عوامل بيئة الأعمال في تكوين اتجاهات الشباب نحو ريادة الأعمال، حيث تمثلت عوامل بيئة الأعمال بـ (التشريعات والقوانين المحفزة لريادة الأعمال – سهولة الحصول على تمويل للمشاريع الريادية – الثقافة المجتمعية حول ريادة الأعمال – مستوى البيئة الفنية لريادة الأعمال). وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دور إيجابي ذي دلالة إحصائية لعوامل بيئة الأعمال في تكوين اتجاهات الشباب نحو ريادة الأعمال، فقد كان تقييم الشباب لمستوى توفر عوامل بيئة الأعمال متوسطاً ولجميع العوامل، وجاء في المرتبة الأولى بُعد الثقافة المجتمعية حول ريادة الأعمال، يليه بُعد البيئة الفنية لريادة الأعمال، ثم بعد سهولة الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الريادية، وأخيرا جاء بعد التشريعات والقوانين المحفزة للشباب للاتجاه نحو ريادة الأعمال، كما أظهرت النتائج أيضاً أن مستوى تكوين اتجاهات الشباب نحو ريادة الأعمال في جامعة صنعاء كان مرتفعاً، وقد جاءت بالترتيب، (البعد الإدراكي، بعد الميول، البعد السلوكي).

وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات للجهات المعنية بريادة الأعمال وهي: (الحكومة – المنظمات – الجهات والمؤسسات التمويلية – مؤسسات التعليم المختلفة – وسائل الإعلام والمؤثرين في المجتمع – الشباب) من أهمها تعزيز دعم دور الجهات الرسمية ذات العلاقة، في تبنى حزمة تشريعات وقوانين محفزة للشباب للبدء بمشاريع ريادية، وتوفير البيئة الحاضنة الخاصة والمحفزة للشباب للاتجاه نحو ريادة الأعمال، والعمل على تسهيل الحصول على التراخيص المطلوبة لمزاولة النشاط التجاري الريادي برسوم ميسرة ومخفضة، كما أوصت بضرورة تعزيز مستوى اتجاهات الشباب نحو ريادة الأعمال من خلال نشر الوعي حول ثقافة ريادة الأعمال في الأوساط الشعبية والحكومية عبر وسائل الإعلام المتنوعة، ومن خلال ورش العمل والندوات العلمي.

يذكر أن المشرف العلمي على الرسالة هو الأستاذ الدكتور أحمد محمد الحضرمي أستاذ الإدارة الاستراتيجية بقسم إدارة الأعمال – جامعة صنعاء.

النشرة الاقتصادية

شهرية - تصدر عن الإدارة الإعلامية بالغرفة

يناير - 2023

الإشراف العام
أ/ عادل محمد الخولاني
القائم بأعمال المدير العام

مدير التحرير
أحمد الطيار

الأخراج الفني
نشوان البروي

ذكرى ملهمة

عادل محمد الخولاني
القائم بأعمال المدير العام

نتذكر شهر يناير من كل عام بحدث مهم لنا في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء نستلهم منه دوربا للمستقبل، وهو ذكرى انعقاد أول مجلس إدارة منتخب للغرفة التجارية الصناعية بصنعاء في الثاني والعشرين من يناير 1962م.

اليوم وبعد 61 عاما نقف إجلالا وتقديرا لأولئك التجار في ذكرى مسيرة الغرفة بتاريخ مشرق من النجاحات والتطورات على مدى 6 عقود من مسيرة الاقتصاد الوطني.

نتوج ذكراهم اليوم بإعلان اعتماد الخطة الاستراتيجية للغرفة للأعوام 2023- 2033م مستلهمين منهم رؤيتنا للمستقبل أن تكون الغرفة الداعم الرئيس للقطاع الخاص (بكل شرائحه) وتشجيعه نحو التحول الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بأحدث التكنولوجيا الرقمية.

هذه الاستراتيجية هي ثمرة جهود لكوادر التخطيط في الغرفة حيث صبوا فيها عصارة أفكارهم وخبراتهم لوضع التوجه الاستراتيجي للمستقبل والذي يرتكز على بناء شراكات حقيقية مع كافة أصحاب المصالح من الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الداخليين والخارجيين.

إن من أجل أهداف الخطة الاستراتيجية هو تعزيز قدرة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء على تحقيق الأهداف والمهام والاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم 28 لسنة 2003م، وإدخال نظام ERP، وعمل منصة اليكترونية لخدمة القطاع الخاص وتطوير نظام معلومات للبيانات الاقتصادية للقطاع الخاص ،ونظام تحليل اقتصادي إضافة لتقديم خدمات نوعية تصل لإكثر من 200 خدمة تنفذ ضمن 24 مشروعا وتحتوي 70 برنامجا، متطلعين من اعضائنا وكل القطاع الخاص أن يساهموا معنا في دعم هذا التوجه ومساندته بما يحقق تعزيز قدرات ومكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

إبداع سوفت
EBDA3 SOFT
نظم محاسبية...بطرق إبداعية

من أنظمتنا

- نظام شركات الصرافة.
- نظام الصراف المتقدم.
- نظام دوت اكس برو.
- نظام الموارد البشرية.
- نظام التاجر المطور.
- نظام المستشفيات.
- نظام الصيدليات.
- نظام محطات الكهرباء والمياه.
- نظام المدارس (نون).
- نظام الفنادق والمطاعم.
- نظام محطات الوقود.

من خدماتنا

- تصميم وتطوير المواقع الالكترونية.
- التطبيقات الاحترافية.
- الحوسبة السحابية.
- الاستضافة.
- التدريب.
- الاستشارات.
- الدعم الفني.
- الرسائل القصيرة.

المركز الرئيسي
جولة مأرب-جوار وزارة التربية والتعليم
ش مأرب -صنعاء -الجمهورية اليمنية
Nearby the Ministry of Education
Mareeb St. Sana'a- Republic of Yemen
هاتف: 75 - 74 - 73 -72 337571 1 967 +
بريد الكتروني: info@ebda3soft.net
www.ebda3soft.com

الفروع والوكلاء:

حضرموت:
المكلا - الشرج
شارع البنوك بجانب النقل الجماعي
05 314239 - 777314239

مكتب سيئون
ش الجزائر - مقابل سوق الصدرس التجاري
فوق شركة وصل للصرافة
05 447975 - 771257975

تريم: 773732883
القطن: 778225211

المهرة - الغيضة
السوق - بجانب مكتب البريد القديم
مقابل الصقي للصرافة والتحويلات
05 615750 - 774104144

عدن:
التعاونية - شارع القصر - بلوك 37
فوق صيدلية ركن الدواء - الدور الثاني
02 347763 - 771237572

يافع:
02 537321 - 775513154

الحديدة:
شارع صنعاء - أمام البنك المركزي
جوار شركة الأكوع للصرافة
03 208405 - 771237573

شهار:
07 240022 - 774099971

إب:
شارع الحمدين - فوق صرافة عادل الحبيشي
04 427220 - 775700915

مأرب:
شارع 28 - جولة الحديقة - عمارة سوق هنت
06 303271 - 772 847 574

مكتب شبوة:
05 205838 - 779300508

ذمار:
شارع صنعاء - مقابل الأكوع للصرافة
عمارة الخلقي - الدور الثالث
06 503575 - 774007572

مكتب رداع:
06 554200 - 776401098

عمران:
شارع صنعاء - أمام سيافون - جوار الصندوق الاجتماعي للتنمية
07 604105 - 772007575

صعدة:
شارع صنعاء - جولة مفرق الملح
07 523866 - 774007574

تعز:
الحسب - مقابل شركة التيماني
04 242710 - 776401096

مكتب حدة -صنعاء
بداية شارع حدة من جهة الزبيري
أمام مستشفى الوسام الدولي
01 514725 - 775513149

مكتب بيت بوس- صنعاء:
01 687321 - 774007573

مكتب باجل- الحديدة:
03 506064 - 774099973